مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية www.alkashif.org

التحدّي الصيني

متابعة شهرية لآخر مستجدات التحدي الصيني على الساحة العالمية وخاصة على الساحة الأمريكية

شباط _ ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: التحدي الصيني ومتابعة آخر مستجدات أخباره على الساحة العالمية وخاصة على الساحة الأمريكية. وهو ملف لابد لكل متابع ومهتم بتطورات التحدي الأمريكي أن يلمّ ويحيط به، إذ أنه يسلط الضوء على أهم حدث وظاهرة إستراتيجية آخذة بالتشكّل والظهور في القرن الحالي، وبالتأكيد إن أخبار هذا التحدي ستؤثر على أحداث العالم بأسره وعلى الخصوص منطقة الشرق الأوسط المملوءة بالنفط ، الذي هو المحرك الأساسي لفصول هذا التحدي الإستراتيجي المتتالية.

ونذكّر هنا بالإشارات المتكررة التي وردت في الكتاب الإستراتيجي المهم: صدام الحضارات للكاتب الراحل هنتغتون، الى أهمية وحساسية وحراجة هذا التحدي الذي سيواجه الولايات المتحدة في العقود القليلة القادمة.

ستعتمد هذه المتابعة الشهرية على ما يرد من أخبار وتقارير مختلفة منشورة في نشرة أخبار الساعة، التي يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

عناوين التحدي الصيني في شهر شباط عام ٢٠١٠

١. خوفا من سيطرة الصين_الخبراء يطالبون باعادة ترتيب اوضاع الاقتصاد الامريكي
٢. لماذا تصر واشنطن على بيع السلاح لتايوان_وجهة نظر صينية
٣. اوباما يجرب سياسة العصا الغليظة مع الصين وايران
٤. الخلاف بين الصين وامريكا _اي تأثير في ازمة االبرنامج النووي الايراني
٥. فرنسا_النزاع الصيني الامريكي يعقد ملف ايران النووي
٦. مبيعات الاسلحة الامريكية لتايوان تهدد التعاون العسكري الصيني الامريكي والاقتصاد الصيني يواصل النمو
٧. جولدمان ساكس يتوقع تجاوز اقتصاد الصين مثيله الياباني في ٢٠١٠
٨. قفزة نوعية في الاستثمارات الصينية في مصر
٩. ضرائب صينية على منتجات امريكية
١٠. الرؤية الصينية للامن الاستراتيجي العالمي
١١. زيادة براءات الاختراع الصينية وانخفاض الامريكية
١٢. الصين ستوافق على مشروع عقوبات ايران
١٣. الصين ليست قوة عالمية من نوع جديد كما تدعي بكين
١٤. لقاء اوباما الدا لاي لاما_رسالة قوية لبكين
١٥. هل تصوت الصين ضد قرار دولي بتشديد العقوبات على ايران
١٦. الصين تحتج بقوة على لقاء اوباما الداي لاما وواشنطن تفسح المجال لطوحات الصين على القمر
١٧. غضب صيني من لقاء اوباما الدالاي لاما
١٨. اسرائيل تحاول اقناع الصين بالتخلي عن ايران

١٩. امن الطاقة عامل رئيسي في مواقف الصين تجاه ايران

٢٠. الصين تتخطى الولايات المتحدة في واردات النفط السعودي

٢١. دلالات تحول الصين الى اكبر قوة استهلاكية في العالم

٢٢. واشنطن تمهد لمزيد من التسليح لتايوان ومشروع قرار لتعديل تصنيفات قانون اسرار الدولة الصيني

٢٣. تراجع النفوذ الامريكي وتنامي نفوذ الصين

من خلال تتبع عناوين التحدي الصيني لشهر شباط نلاحظ أن:

١. هناك عناوين مرتبطة بالملف النووي الايراني.
٢. غالبية الأخبار والتقارير تتعلق بالجانب الإقتصادي للتحدي.
٣. هناك أخبار ذات طبيعة عسكرية تتعلق بصفقة الأسلحة لتايوان، ومعروف أن هذه الصفقة ترتبط بالضغوط الأمريكية على الصين لتليين مواقفها تجاه العقوبات على ايران.
٤. هناك عناوين ترتبط بلقاء اوباما بالدالاي لاما، ومعروف أن هذا اللقاء يأتي في اطار الضغوط الامريكية على الصين لتليين مواقفها تجاه العقوبات على ايران.
٥. يمكن إعتبار العناوين التالية هي الأهم في هذا الشهر :

- **جولدمان ساكس يتوقع تجاوز اقتصاد الصين مثيله الياباني في ٢٠١٠**
- **خوفا من سيطرة الصين_الخبراء يطالبون باعادة ترتيب أوضاع الاقتصاد الامريكي**
- **زيادة براءات الاختراع الصينية وانخفاض الامريكية**
- **دلالات تحول الصين الى اكبر قوة استهلاكية في العالم**
- **تراجع النفوذ الامريكي وتنامي نفوذ الصين**

خوفاً من سيطرة الصين: الخبراء يطالبون بإعادة ترتيب أوضاع الاقتصاد الأمريكي

حذر محللون من خطورة وضع الاقتصاد الأمريكي، الذي أصبح خلال العقد الماضي يعتمد على الصين في تمويل الدين الداخلي الأمريكي عن طريق سندات الخزانة، حتى لا تستغل الصين الاقتصاد كأداة لتحقيق مكاسب سياسية.

حذر المحلل السياسي، آرثر هيرمان، من مغبة الاستمرار في وضع الاقتصاد الأمريكي رهينة في يد الصين بسبب الاعتماد المتزايد على الاستثمارات الصينية، منوّها بخطورة ذلك على الأمن القومي الأمريكي. وذكر الكاتب في مقال نشرته صحيفة «**نيويورك بوست**» في عددها بتاريخ ٨ فبراير أنه من حسن الحظ أن فطن بعض مسؤولي «البنتاجون» إلى خطورة هذا الأمر «حتى لا تتحكم قوة عظمى منافسة في مقدرات الولايات المتحدة من دون إطلاق رصاصة واحدة».

وضرب الكاتب مثلاً بالميزانية الفيدرالية لعام ٢٠١٠ حيث يتم اقتراض ٤٢ سنتاً من كل دولار تنفقه الحكومة الاتحادية. وخلال العقد الماضي أصبح المستثمرون الأجانب يموّلون نصف قروض الميزانية الاتحادية تقريباً. وموّلت الصين واليابان نصف هذه الديون (٤٤٪) من خلال شراء سندات الخزانة الأمريكية. واليوم أصبحت الصين واليابان أكبر دول دائنة لأمريكا بمعدل ٣٠ مليار دولار سنوياً، بإجمالي قدره ٧٨٩ مليار دولار، تليهما بريطانيا بنحو ٢٧٧ مليار دولار.

ليس هذا فقط. بل إن الاقتصاد الصيني أصبح أكثر عالميةً بفضل احتلال الصين المركز الأول كصاحبة أكبر احتياطي للنقد الأجنبي الذي يشكّل الدولار الأمريكي أغلبه. هذا يعني أن الصين أصبحت أكبر دولة حائزة على الدولار الأمريكي في العالم، ومن ثم قدرتها على التحكّم في سعره.

سيناريوهات كارثية

وذكر الكاتب أن خطورة السيطرة الصينية لا تقف عند هذا الحدّ. ماذا يمكن أن يحدث إذا واصلت العلاقات الأمريكية-الصينية تدهورها بفعل قضايا خلافية حول بيع أسلحة لتايوان أو الوقوف إلى جانب «جوجل» في صراعها مع السلطات الصينية أو التجسس الصناعي أو تطوير قدرات الجيش الصيني؟ بمعنى آخر، هل يمكن أن تستغل الصين تفوقها الاقتصادي في الحصول على مكاسب سياسية؟ الأمر ليس مستبعداً. ففي عام ١٩٩٩ وضع الصينيون كتاباً بعنوان «الحرب الشاملة» يتناول كيفية استخدام القدرات الاقتصادية كأداة مؤثرة. ولا يفرق الكتاب بين القوة العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية (بما فيها الحرب الإلكترونية) كوسيلة لدحر الدول المعادية، موضحاً أن بإمكان الدولة السيطرة على أعدائها، ليس بالطائرات والسفن والقوات، بل بأدوات أخرى مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وفرض الحظر التجاري وتشكيل فيالق من قراصنة المعلومات (الهاكرز).

وتساءل الكاتب: لنفرض أن الصين قررت لسبب أو لآخر توجيه ضربة انتقامية لنا فتوقفت عن شراء سندات الخزانة، الأمر الذي يعني رفع تكلفة ديوننا؟ سيرد الكونجرس الضربة بفرض عقوبات تجارية، لترد الصين برفع سعر الدولار (الأمر الذي سيصيب الصادرات الأمريكية بالشلل) أو خفض سعره بإغراق الأسواق باحتياطيها من النقد الأجنبي، فيما يواصل «الهاكرز» محاولاتهم لشل حركة البنوك الأمريكية ومنعها من التعامل مع الأزمة.

كيفية المواجهة

بعض الخبراء يراهنون على أن مصلحة الصين ستمنعها من شن مثل هذه الحروب الاقتصادية لأن شلل الاقتصاد الأمريكي سيطول الاقتصاد الصيني أيضاً. أما عن مشكلة مثل تايوان واليابان فتعود إلى أسباب غير أمريكية تتعلق بالكرامة الوطنية والرغبة في قلب التاريخ والتخلص من الإحساس بالذل.

لكن خبراء آخرين يرون ضرورة وجود قدر أكبر من التنسيق بين الخزانة الأمريكية و«البنتاجون» في ما يتعلق بالسياسات النقدية ومدى انعكاسها على الأمن القومي. بعض المراقبين الآخرين يطالبون بسرعة إعادة أوضاع الاقتصاد الأمريكي.

لماذا تصرّ واشنطن على بيع السلاح لتايوان؟ .. وجهة نظر صينية

تمر العلاقات الصينية-الأمريكية بمرحلة توتر ملحوظة جراء إعلان واشنطن، مؤخراً، بيع صفقة أسلحة تقدر بنحو ٦ مليارات وأربعمئة مليون دولار أمريكي لتايوان. والسؤال المطروح الآن على هذه الخلفية هو: ما الحسابات الاستراتيجية الأمريكية في إتمام هذه الصفقة؟ وأيّ أثر يتوقع لها أن تحدثه في العلاقات بين بكين وواشنطن؟

يرى خبراء صينيون أن صفقة الأسلحة التي تعتزم الولايات المتحدة بيعها لتايوان تمثل تحدياً لـ «الخط الأحمر» الصيني، ما يطرح بدوره تساؤلات عن مغزى إصرار إدارة أوباما على تنفيذ الصفقة؟ وتجيب صحيفة **«التحرير»** اليومية الصادرة في شنغهاي في افتتاحية لها على ذلك قائلة إن الصفقة تجسد حسابات مصالح أمريكية تتمثل في ما يلي (كما ترصد الصحيفة):

أولاً. تقييد العلاقات الآخذة في التحسن بين جانبي مضيق تايوان؛ فمنذ تولي حزب «الكومينتانج» حكمه في تايوان مرة أخرى، تحولت العلاقات بين جانبي المضيق من البرود إلى الدفء، ودخلت في مدار التحرك الإيجابي المتبادل، بالرغم من أن الجانب الأمريكي أبدى موقفه مرات من أن «السلام في جانبي المضيق يتفق مع المصالح الأمريكية، ويرحب بالتطور السلمي للعلاقات بين جانبي المضيق»، إلا أن الولايات المتحدة لا ترضى بإبعادها «خارج الموضوع». ومشاركتها في العلاقات بين جانبي المضيق، وإشرافها عليها، يظلان اهتماماً استراتيجياً شديداً لها دائماً، أما صفقة الأسلحة، فيمكن أن تعدّ قناة فعالة لتعكير هذه العلاقات بحسب ما ترى صحيفة «شنغهاي».

ثانياً. التخطيط الاستراتيجي لفكرة «العودة إلى آسيا». بعد تولي أوباما الرئاسة أبدت الولايات المتحدة موقفها بنبرة عالية حول اعتزامها العودة إلى آسيا بقوة. كما أن مرور علاقات التحالف الأمريكية مع اليابان وكوريا الجنوبية بما يمكن أن تسمى «تغييرات إجبارية» لا يترك المجال لإدارة أوباما للتراجع عن صفقة الأسلحة مع تايوان في هذا الوقت بالتحديد، لأن ذلك من شأنه أن يخفض ثقة الحلفاء، ويضر بقوة تأثير أمريكا في تلك المنطقة أيضاً. وهناك أيضاً جزئية تتعلق بتايوان باعتبارها جزءاً من تخطيط أمريكا الاستراتيجي العسكري في آسيا؛ إذ لا بد من أن تتفق قدرة تايوان العسكرية مع قدرات نظام إدارة المعركة والأسلحة الأمريكية في غرب المحيط الهادئ، وبهذا يمكن التوصل إلى خوض أي معارك محتملة بصورة منسقة، حسبما يرى هوانج رن وي، المحلل الأمني في «أكاديمية الدفاع الوطني» الصينية.

ثالثاً. حسابات السياسة الأمريكية. تواجه إدارة أوباما انتقادات من معارضيها؛ ولذا فإن البيت الأبيض ربما يرغب في مبادلة تأييد المحافظين الجدد لسياسته حول إصلاح نظام تأمين الرعاية الصحية ببيع الأسلحة لتايوان، كما يمكن اعتبار صفقة الأسلحة مع تايوان إنعاشاً تحتاج إليه الصناعات العسكرية الأمريكية التي تعاني تداعيات «الأزمة المالية». إضافة إلى ذلك، فإن «صفقة الأسلحة» هذه تعدّ أيضاً مناسبة مهمة تعبر فيها واشنطن عن استيائها إزاء الصين؛ إذ يرى جين تسان رونج، نائب رئيس «معهد العلاقات الدولية» التابع لـ «جامعة الشعب الصينية»، أنه برغم توافق الجانبين حول قضايا شتى في الفترة الأخيرة، فإن هناك قضايا مهمة بالنسبة إلى الجانب الأمريكي تعاني الجمود، مثل المسألتين النوويتين الإيرانية والكورية الشمالية، وسعر صرف العملة الصينية، وانفتاح السوق، وحقوق الإنسان، وتخفيض الانبعاثات ... إلخ، وتعاون الصين في هذه الملفات يبدو بالغ الأهمية.

آثار الأزمة في العلاقات الصينية-الأمريكية

يرى خبراء صينيون أن أيّ مساس بمسألة تايوان وسيادة الدولة الصينية، وسلامة أراضيها، سيلحق أضراراً جسيمة بالعلاقات الصينية-الأمريكية. وباعتبار الصين والولايات المتحدة من الدول الكبرى في العالم، فإن لديهما مصالح مشتركة، وتحملان على عاتقيهما مسؤوليات حيال الأمن والاستقرار العالميين، وقد لا يكون هناك غنى عن التعاون بين الصين والولايات المتحدة في قضايا عدة، لكن «صفقة الأسلحة» هذه ربما تجعل مستوى تنسيق الاستراتيجية العامة بين الصين والولايات المتحدة ينخفض إلى حدٍّ معين.

«مونيتور»: أوباما يجرّب سياسة العصا الغليظة مع الصين وإيران

يعتقد محللون أن الرئيس أوباما بدأ يعتمد أسلوباً أكثر تشدداً في التعامل مع الصين وإيران، وهو أسلوب مغاير لسياسته الدبلوماسية المفضلة. هذا التحول يعود إلى رفض طهران وبكين تغيير سياستيهما: الأولى بالاستمرار في تنفيذ برنامجها النووي، والثانية بإصرارها على رفض تشديد العقوبات ضد طهران.

بعد عام من محاولة استخدام لغة الحوار الناعمة مع إيران والصين، قرر الرئيس الأمريكي تغيير سياسته، وحمل العصا الغليظة. في إطار هذا التحول قرر باراك أوباما بيع أسلحة بقيمة ٦,٤ مليار دولار لتايوان، وفرض مزيد من العقوبات ضد إيران، ودعوة الدالاي لاما إلى زيارة البيت الأبيض، وتعزيز التحصينات الدفاعية لدى الدول الحليفة في منطقة الخليج تحسباً لأي هجوم إيراني. وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، عمدت أيضاً إلى تصعيد حدّة الخط السياسي تجاه بكين، والانحياز إلى جانب «جوجل» في خلافها مع الصين بسبب الرقابة على «الإنترنت»، والتعرض لهجمات القراصنة (الهاكرز) الصينيين.

ولكن صحيفة **«ذا كريستيان ساينس مونيتور»** ترى أن هذه الإجراءات المتشددة ربما انطوت على مخاطر مثل إمكانية أن تؤدي إلى تصعيد الموقف إلى حدّ الدخول في مواجهات غير مقصودة، علاوة على أن تلك الإجراءات تعني عملياً انتهاء سياسة اليد الممدودة التي طالما اعتمدها أوباما في التقارب مع الدول والأنظمة المعادية.

وذكرت الصحيفة في مقالها المنشور بتاريخ الأول من فبراير أن أوباما وجد نفسه في الشهور الأخيرة هدفاً لتجاهل علني من المسؤولين في بكين وطهران، على الرغم من عدم تخليه عن سياسة التقارب مع الأعداء. أبرز مظاهر هذا التجاهل كان في الاستقبال الفاتر الذي قوبل به أوباما من جانب رئيس الوزراء الصيني، ون جياباو، في أثناء «المؤتمر الدولي حول تغيّر المناخ» مؤخراً. وأضافت أنه إذا كان الرئيس أوباما أخطأ بتعويله على إمكانية التوصل إلى حلول وسط عن طريق تقديم تنازلات، فإن هذا الخطأ ربما كان بسبب حساباته الخطأ في ما يتعلق بحجم الخطر الذي يشعر به قادة إيران والصين نتيجة الاضطرابات الشعبية الداخلية ومصادر التهديد الأخرى التي تدفعهم إلى المزيد من استعراض القوة داخل مناطقهم الإقليمية. وترى واشنطن أن ما يجمع الدولتين هو رفض الصين السماح لمجلس الأمن الدولي بالموافقة على تشديد العقوبات الاقتصادية ضد إيران.

وذكرت الصحيفة أن من أهم الأهداف التي حددها أوباما في سياسته الخارجية منع انطلاق سباق جديد للتسلح في الشرق الأوسط، وتعرض إسرائيل لهجوم إيراني، ولكن المشكلة تكمن، ليس في عدم استعداد الصين للتعاون فحسب، وإنما في استمرارها في استيراد النفط الإيراني أيضاً. أضف إلى هذا الضغوط الشديدة التي يتعرض لها أوباما داخل الكونجرس بضرورة التحرك بسرعة، تلك الضغوط المتمثلة في توجه «كابيتول هيل» نحو الموافقة على مشروعات قوانين لتشديد النكير على طهران عن طريق فرض قيود على أي دول تقوم بتصدير مواد الوقود (نقطة ضعف الاقتصاد الإيراني) إلى إيران.

وترى الصحيفة أن أبرز دليل على تغيير أوباما أسلوبه الدبلوماسي كان إعلانه يوم الجمعة الماضي موافقته على بيع أسلحة لتايوان مثل المروحيات «بلاك هوك» والسفن «أوزبري» المضادة للألغام، وأنظمة «باتريوت» المضادة للصواريخ، وهي أسلحة ذات طابع دفاعي تعدّ ضرورية لمواجهة التهديدات العسكرية الصينية المتزايدة لتايوان.

ولكن الصحيفة ترى أن أوباما لا يزال بحاجة إلى تعاون الصين في عدد من الملفات المختلفة الأخرى (غير إيران) مثل كوريا الشمالية والسودان. ويبقى على الصين أن تبدي استعداداً للتعاطي مع مبادرات أوباما بدلاً من محاولة استغلالها.

الشريك الرئيسي
الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
General Secretariat Of The Executive Council

* أهم الأحداث ٣

* الإمـارات اليوم

الجامعات الحكومية والخاصة ٤

* تقارير وتحليلات

«دير شبيجل»: إيران بالون اختبار للعلاقات الألمانية-الإسرائيلية ٥

مشروع باكستاني-تركي مشترك بقيمة (٢٠) مليار دولار لتعزيز العلاقات الثنائية ٦

خيارات محدودة أمام «أوبك» لتلبية طلب العراق زيادة الإنتاج .. ٧

ما معدل النمو الكافي لإخراج الاقتصاد العالمي من «الأزمة المالية»؟ ٨

«بروكينجز»: التفاوض مع «طالبان» في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة يضرّ بأهداف أمريكا الاستراتيجية في أفغانستان ٩

آثار اقتصادية عديدة لمساعي الكويت إلى زيادة إنتاجها النفطي.. ١٠

* أخبار الساعة حول العالم

بكين

قفزة نوعية في الاستثمارات الصينية في مصر ١١

باريس

«ليبراسيون»: إعدام المعارضين رسالة تحذير لأي تظاهرات مقبلة.. ١١

واشنطن

قراءة بين أكاذيب ابن لادن ١٢

خبير أمريكي: ينبغي القضاء على مسبّبات الإرهاب ١٢

مخاوف من التأثير الخارجي في الانتخابات الأمريكية ١٣

تل أبيب

«هآريتس»: أفكار جديدة لاستئناف محادثات السلام ١٣

* متابعات اقتصادية ١٤

* إصدارات حديثة:

اليمن: إدارة العجلة ببطء ١٥

العالم اليوم

الخلاف بين الصين وأمريكا: أي تأثير في أزمة البرنامج النووي الإيراني؟

شهدت العلاقات الصينية-الأمريكية تطوراً فارقاً خلال اليومين الماضيين، وذلك على خلفية مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان، حيث هدّدت بكين بفرض عقوبات على شركات الأسلحة الأمريكية وخفض التعاون العسكري مع واشنطن ما لم تلغ صفقة أسلحة لتايوان تصل قيمتها إلى ٦,٤ مليار دولار، لكن واشنطن قالت إن هذه الأسلحة ستسهم في تعزيز الأمن الإقليمي.

وفي ردّ فعل وتحرك غير مسبوقين يشيران إلى قوة الصين المتنامية في العالم، كما يرى المراقبون، قال نائب وزير الخارجية الصيني، هي يافي، للسفير الأمريكي لدى الصين، جون هانتسمان، في تصريحات نشرت على موقع وزارة الخارجية الصينية: «ستتحمّل الولايات المتحدة مسؤولية المضاعفات الخطرة إذا لم تتراجع على الفور عن القرار الخطأ ببيع أسلحة لتايوان».

ويرجّح مراقبون أن التوتر الذي يخيّم على العلاقات بين بكين وواشنطن مرشّح للاستمرار خلال المدى المنظور على خلفية اجتماع مرتقب خلال الأشهر المقبلة بين الرئيس أوباما والزعيم الروحي للتبت في المنفى، الدالاي لاما، الذي تصفه الصين بأنه انفصالي خطر، وتنديد الصين بمثل هذا الاجتماع شيء مؤكّد.

وإذا أضفنا إلى ذلك أجواء الخلافات التجارية على صعيد سياسة «الإنترنت» تحديداً، بعد أن هدّدت شركة «جوجل» العملاقة محركات البحث على «الإنترنت» هذا الشهر بالانسحاب من الصين بسبب الرقابة وهجمات القرصنة، فإن من الصعب توقّع حدوث تعاون إيراني مع الإجراءات الأمريكية الرامية إلى فرض عقوبات دولية جديدة ضد إيران، حيث بات تغير الموقف الصيني المعارض العقوبات مسألة مشكوكاً فيها ما لم يحدث تغيّر موازٍ في الموقف الأمريكي بشأن القضايا التي تثير غضب بكين؛ ولا سيّما أن العلاقات التي تربط الصين مع إيران ذات سمة استراتيجية وتتصل برؤية بكين لدورها على المسرح الدولي خلال السنوات والعقود المقبلة.

وإذا كانت الصين ترى في صفقة الأسلحة الأمريكية لتايوان نوعاً من الإضرار بالمصالح الوطنية الصينية، خاصة على صعيد إعادة التوحيد مع تايوان، فإن ردودها على الخطوة الأمريكية قد تكون لها «تأثيرات سلبية خطرة» في التعاون في مجالات مهمّة، كما قالت وكالة «شينخوا» الصينية في تعليق لها، وأبرز الملفات المرشحة كي تكون مجالاً للتأثر وبنسب متفاوتة وحسب تقدير بكين مصالحها، هي إيران وكوريا الشمالية ومكافحة تغيّر المناخ والقمة العالمية المزمع عقدها بشأن الأسلحة النووية في إبريل المقبل، ولكن في المقابل من المستبعد تأثر العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة، حيث لا توجد مؤشرات إلى أن بكين ربما تحاول استخدام مخزونها الكبير من الدولارات الأمريكية للضغط على واشنطن أو فرض عقوبات تجارية موسّعة باعتبار أن هاتين خطوتان قد تؤثران سلباً في قوة الصين الاقتصادية.

* أهم الأحداث ٣

* الإمـارات اليوم

التطوّع في خدمة التنمية ٤

* تقارير وتحليلات

تقرير: تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» يسعى إلى استدراج القوات الأمريكيّة إلى اليمن ٥

باحث أمريكي: تغيير النظام الإيراني الاستراتيجية المثلى لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ٧

استراتيجيّة إيرانيّة لمواجهة آثار العقوبات الدولية المحتملة ٨

«نيوزويك»: «طالبان» لن تقبل «عرض السلام والمصالحة» ٩

هل نجحت خطط التحفيز الاقتصادي في تحقيق أهدافها؟ ١٠

* أخبار الساعة حول العالم

بكين

مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان تهدّد التعاون العسكري الصيني-الأمريكي ١١

إحصاءات رسمية: الاقتصاد الصيني يواصل النمو ١١

لندن

نظام أمني لقراءة «أفكار» المسافرين ١٢

واشنطن

لجنة برلمانية: الولايات المتحدة غير مستعدّة لهجمات إرهابية بيولوجية كبرى ١٢

تل أبيب

«معاريف»: إسرائيل تتوقّع رداً عسكرياً إيرانياً على حزمة العقوبات الدولية المحتملة ١٣

إسرائيل تطوّر قمراً للتجسس يطلق من المقاتلات ١٣

* متابعات اقتصادية ١٤

* شخصية في سطور:

مارك سيدويل.. الممثل المدني الجديد لحلف «الناتو» في أفغانستان ١٥

العالم اليوم

فرنسا: النزاع الصيني-الأمريكي يعقّد ملف إيران النووي

قال وزير الخارجية الفرنسي، برنار كوشنير، أول من أمس، إن النزاع بين الصين والولايات المتحدة، الذي اندلع إثر بيع أسلحة أمريكية لتايوان، يعقّد بعض الشيء عملية السعي إلى انضمام بكين إلى فكرة فرض عقوبات دوليّة على إيران على خلفية برنامجها النووي.

وقال الوزير الفرنسي «هناك هذا التوتر، آمل ألا يدوم طويلاً؛ فهو قد يعقّد بعض الشيء، وليس نهائياً، السعي وراء تفاهم في مجلس الأمن الدولي بشأن إجراءات لفرض عقوبات على البرنامج النووي الإيراني. وللحصول على قرار جديد من مجلس الأمن الدوليّ خلال فترة الرئاسة الفرنسيّة الدوريّة للمجلس طوال شهر فبراير الجاري ينبغي أن يكون الصينيون معنا»، كما أعلن كوشنير للصحفيين. وتساءل «هل سيحدث ذلك؟ آمل أن يحدث، لست متأكّداً»، موضحاً أن أحد أسباب تشكيكه ينجم عن التوتر الناشئ بين واشنطن وبكين بشأن تايوان. إلا أنه أوضح «لا أستبق رفضاً من بكين لقرار جديد ضد إيران».

وعلّق الوزير الفرنسي على رد فعل الصين بالقول إن «وقف العلاقات العسكرية بين الدولتين ليس بالأمر الكبير، إنها مسألة زيارات لضباط، وأحياناً لجنرال، هذا كل شيء».

وبرغم محاولة تخفيف كوشنير من تأثير الخلاف الصيني-الأمريكي في جهود المجموعة الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني، فإن متابعة ردود الفعل الصينية تشير إلى أن الغضب الصيني يبدو أضخم ممّا يتصور الكثيرون، حيث ذكرت صحيفة «تشاينا ديلي» الرسمية أن مبيعات السلاح الأمريكية لتايوان «تلقي بشكل حتمي ظلاً طويلاً على العلاقات الصينية-الأمريكية». وأضافت في مقال افتتاحي أن «ردّ الصين مهما كان عنيفاً، فله ما يبرره. ليس هناك دولة تستحق الاحترام تقف مكتوفة اليدين في الوقت الذي يتعرّض فيه أمنها الوطني لخطر، وتضار مصالحها الأساسية».

وبرغم أن الصين تعارض منذ سنوات مبيعات الأسلحة الأمريكيّة لتايوان، فإن بكين تسعى للمرة الأولى إلى الضغط على الولايات المتحدة من خلال فرض عقوبات على الشركات الخاصّة التي تشارك في مبيعات الأسلحة لتايوان، وبالتالي يتوقّع بعض المحللين أن تستخدم بكين أيضاً موقفها حيال عقوبات إيران ورقة ضغط قويّة للتأثير في الموقف الأمريكي حيال تايوان.

وقد بدأت الصين بالفعل في الردّ عملياً على ما تعتبره مساساً بمصالحها الوطنية العليا، حيث أعلنت عزمها تأجيل بعض التعاون العسكري أو تعليقه، بما في ذلك سلسلة من الزيارات هذا العام، منها زيارة مزمعة لوزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، للصّين، واجتماعات بين كبار القادة العسكريين.

بكين

مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان تهدّد التعاون العسكري الصيني-الأمريكي

تتعرض العلاقات الدافئة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتعاون العسكري بين الجانبين، لأزمة شديدة، بسبب مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان. وكانت الحكومة الأمريكية قد أعلنت بيع مجموعة من الأسلحة لتايوان، ومنها صواريخ «باتريوت» وطائرات عمودية من طراز «بلاك هوك» وكاسحات ألغام، وعلى الفور أعربت الصين عن غضبها الشديد بعد أن أعلمت الحكومة الأمريكية أعضاء الكونجرس بتلك الخطط. ودانت الصين التحرك الأمريكي، موضحة أن الولايات المتحدة قد انتهكت ثلاثة بيانات صينية-أمريكية مشتركة، خاصة المبادئ المحتواة في البيان المشترك بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٨٢ التي نصت على أن الولايات المتحدة لن تنفذ أي سياسة طويلة الأجل تختصّ بمبيعات أسلحة لتايوان، وأنها ستخفّض تدريجياً مبيعات الأسلحة إليها تدريجياً. وبحسب ما ذكره بيان صحفي من وزارة الخارجية الصينية، فقد قررت الصين أن توقف جزئياً برامج التعاون بين جيشي البلدين والمشاورات على مستوى نواب الرؤساء في مجالات الأمن الاستراتيجي، والحدّ من الأسلحة، ومكافحة الانتشار النووي، التي كان من المقرّر عقدها قريباً. وكان من المتوقع أن تبدأ المؤسستان العسكريتان في الصين والولايات المتحدة المزيد من تبادل الزيارات، ومنها زيارة وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، للصين إلى جانب زيارات أخرى للسفن الحربية. ومن جانبه استدعى تشيان لي هوا، مدير مكتب الشؤون الخارجية التابع لوزارة الدفاع الصينية، الملحق العسكري في السفارة الأمريكية في بكين للإعراب عن احتجاج البلاد. وقال تشيان «نحتفظ بحق اتخاذ مزيد من الإجراءات». ومن شأن التحرك الأمريكي الأخير أن يلقي بظلاله على التعاون العسكري الصيني-الأمريكي الذي شهد دفئاً منذ تولي الرئيس أوباما، السلطة في بداية العام الماضي. وعقد الجانبان آخر جولة من المشاورات الدفاعية بينهما في شهر يونيو الماضي.

إحصاءات رسمية: الاقتصاد الصيني يواصل النمو

أوضحت الإحصاءات الصادرة من «هيئة الدولة الصينية للإحصاءات»، مؤخراً، أن إجمالي الناتج المحلي الصيني خلال العام الماضي حقق نمواً بنسبة ٨,٧٪، في ظل «الأزمة المالية العالمية». وتوقع بعض الخبراء الاقتصاديين أن الاقتصاد الصيني سيواصل زخم الاستقرار والتحرك نحو الصعود خلال عام ٢٠١٠، إلا أنه ما زال يواجه كثيراً من الصعوبات والمشكلات في مجالات الاستهلاك، والوقاية من وقوع التضخم المالي، وتغير الأنماط التنموية الاقتصادية، وغيرها. وبصفة عامة يرى الخبراء وجود ثلاث قوى دافعة وراء النمو الاقتصادي الصيني تشمل الاستثمار والاستهلاك والتجارة الخارجية، حيث أسهم الاستثمار بنسبة أكبر في دفع النمو الاقتصادي العام الماضي. ووفقاً لما أوضحته «هيئة الدولة الصينية للإحصاءات»، فإن الاستثمارات في العقارات والأصول الثابتة في البلاد للعام الماضي قد حققت نمواً بمعدل ٣٠,١٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، ذكر رئيس «معهد الاقتصاد» التابع لـ «جامعة الاقتصاد والتجارة» في بكين، تشانج ليان تشنج، أنه بالرغم من تحقيق انتعاش ملحوظ في التجارة الخارجية ونمو مستقر ومستمر في الاستهلاك المحلي بفضل الخطط التحفيزية التي اتخذتها الحكومة المركزية، فإن الاستثمار ما زال أكثر قوة لدفع النمو الاقتصادي هذا العام، حيث قال «فعلاً يلعب الاستهلاك دوراً أكثر فاعلية لتحفيز النمو الاقتصادي الصيني، غير أنه مقيد بانخفاض مستوى الضمان الاجتماعي وارتفاع نسبة ودائع المواطنين، وعدم توازن التوزيع في البلاد؛ لذلك، فمن الصعب أن يظهر ازدياد مساهمة الاستهلاك في دفع النمو الاقتصادي هذا العام». وفي الوقت نفسه، أكد تشانج ليان تشنج أهمية تمسك الصين باليقظة خشية التضخم المالي.

الراعي الذهبي
غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

اليونان تستبعد مجدّداً الخروج من "منطقة اليورو"

استبعد وزير المال اليوناني، جورج باباكونستانتينو بشكل حاسم أن تخرج بلاده من «منطقة اليورو»، فيما تتصاعد المخاوف الأوروبية حيال اليونان، برغم إعلان خطة لإنعاش وضعها المالي. وقال الوزير اليوناني لصحيفة «داي فلت» الألمانية في عددها أمس (أستبعد بشكل حاسم أن تخرج اليونان من «منطقة اليورو»). وإذ أبدى تفاؤلاً بمقدرة اليونان على إنعاش ماليتها العامة، كرّر أن أثينا تنوي تجاوز هذه الأزمة بمفردها. وأضاف «سنعالج مشكلات الموازنة بمفردنا. لم نطلب مساعدة مالية من أحد، ولا نتوقع أي مساعدة خارجية». وكان رئيس الوزراء اليوناني، جورج باباندريو، قد أدلى بتصريحات مماثلة في ١٣ يناير الجاري. ومنذ ذلك الوقت قدمت اليونان إلى «المفوضية الأوروبية» برنامجاً لإرساء الاستقرار والنمو يلحظ خاصة تقليص العجز العام من ١٢,٧٪ من إجمالي الناتج الداخلي لعام ٢٠٠٩ إلى ٢,٨٪ عام ٢٠١٢، لكن المستثمرين لا يزالون حذرين. وأكد وزير المال اليوناني أن العجز العام في عام ٢٠٠٩ «لن يتجاوز ١٢,٧٪ من إجمالي الناتج الداخلي، وأن ١٢,٧٪ هو رقم ملائم». وأبدى ثقته بأن تؤدي الخطة اليونانية إلى النتائج المتوخاة «من دون أن تؤثّر في النمو». وقال «لا أتوقع أن تؤدي خطة الحكومة اليونانية إلى انكماش أو مشكلات اجتماعية».

"جولدمان ساكس" يتوقّع تجاوز اقتصاد الصين مثيله الياباني في عام ٢٠١٠

تشير التوقعات إلى تفوق الصين على اليابان ليصبح اقتصادها ثاني أكبر اقتصاد في العالم في عام ٢٠١٠، أي قبل عام من الموعد السابق الذي توقعه جيم أونيل، كبير الاقتصاديين لدى «بنك الاستثمار» (جولدمان ساكس). وأبلغ أونيل صحيفة «فيلت أم زونتاج» الألمانية «أعتقد أن هذا قد يحدث قبل عام ٢٠١١، ربما في منتصف العام الجاري». وتوقعت الصحيفة، أمس، أن يزيد حجم اقتصاد الصين إلى ثلاثة أمثاله بحلول عام ٢٠٢٠ بفضل نمو سنوي قدره ٨,٣٪. وقال أونيل «أهم قصص الاقتصاد العالمي بعد الأزمة هي الواردات الصينية»، لكنه حذّر من أن هذا يعني تفاقم مشكلات أوروبا. وأوضح قائلاً (ستواصل ألمانيا تصدير الكثير، واستهلاك أقل القليل، وستحرج بقدرتها التنافسية دول «منطقة اليورو» الضعيفة). ويتوقع أونيل استمرار ضعف اليورو ليصل إلى ١,٣٥ دولار بنهاية عام ٢٠١٠ برغم توقعاته ألا يرفع «مجلس الاحتياطي الاتحادي» (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة لعامين مقبلين. لكنه رفض المخاوف القائلة إن ارتفاع ديون ألمانيا سيلحق مزيداً من الضرر بالثقة بـ «منطقة اليورو»، وهي المتأثرة سلباً بالفعل من جراء المشكلات المالية الضخمة في اليونان.

السعودية تحذّر من انكماش الاقتصاد العالمي في حالة توقف الإنفاق

دعا وزير المالية السعودي، إبراهيم العساف، أمس، دول العالم أجمع إلى مواصلة الإنفاق في عام ٢٠١٠ لدعم الاقتصاد وتفادي انكماش جديد. وقال العساف في «مؤتمر التنافسية الدولي الرابع» أمس في الرياض «إن الوقت لم يحن بعد للحدّ من الإنفاق؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى تراجع جديد للاقتصاد العالمي». وأعلن أن ٢٠١٠ هي السنة التي ينبغي أن نحافظ خلالها على النفقات، موضحاً أن «مجموعة العشرين للدول الغنية» يجب ألا تتسرع بسحب حزم التحفيز الاقتصادي الآن. وأضاف أن دول «مجموعة العشرين» تراقب الوضع، وتدرس عدم سحب حزم التحفيز أو تمديدها لفترة أطول من المطلوب. وأشار إلى أن المؤشرات الاقتصادية السعودية تدعو إلى التفاؤل، متوقعاً أن يسجل النمو السعودي أكثر من ٤٪ في عام ٢٠١٠. وبشأن قانون الرهن العقاري، قال العساف إنه كانت هناك بعض الإشكاليات وتم حلها، وتم رفع المشروع إلى مجلس الوزراء، ومن المنتظر أن يتم إقراره خلال الربع الأول من العام الجاري.

عُمان تعتزم تعزيز طاقتها الكهربائية في خطّة تتكلف ستة مليارات دولار

أعلنت عُمان خططها لإنفاق ما يزيد على ستة مليارات دولار بحلول عام ٢٠١٦ لتعزيز قدرتها على توليد الكهرباء، تتضمن بناء محطة جديدة، وتوسيع محطتين قائمتين. وقال محمد بن عبدالله المحروقي، رئيس «الهيئة العامة للكهرباء والمياه»، أول من أمس، إن تزايد النشاطين الاقتصادي والصناعي في السلطنة الغنية بالنفط ضاعف تقريباً من الطلب على الكهرباء خلال العقد الماضي إلى ٣٨٠٨ ميجاوات.

الرعاة البرونزيون
TRAVEL & SERVICES المسعود AL MASAOOD
xerox
بريد الإمارات EMIRATES POST

بكين

قفزة نوعية في الاستثمارات الصينية في مصر

قال وزير الاستثمار المصري، محمود محيي الدين، الذي يزور الصين حالياً، في مقابلة مع صحفيين صينيين، إن حجم الاستثمار الصيني في بلاده شهد زيادة كبيرة في غضون الأعوام الأخيرة، خاصة الأعوام الخمسة الماضية. وأضاف أن الصين أكملت خلال السنوات الخمس الماضية ما يزيد على ٨٦٪ من مجمل استثماراتها تجاه مصر منذ سبعينيات القرن الماضي. ولفت الوزير النظر إلى أن التعاون المصري-الصيني الثنائي على الصعيدين الاقتصادي والتجاري حقّق تنمية شاملة متسارعة في شتى الجوانب خلال السنوات الخمس الأخيرة، إذ فاق معدل نموه ٣٠٪ سنوياً. وفي هذا السياق، قفز حجم التجارة الثنائية من ٦١٠ ملايين دولار أمريكي قبل عشر سنوات إلى ما يزيد على ٦,٢٤ مليار دولار أمريكي حالياً. وفي تطور آخر، قال الوزير إن حجم الصادرات المصرية إلى الصين نما بصورة كبيرة، إذ بلغ ٤٣٠ مليون دولار أمريكي في الوقت الراهن مقابل ٣٠ مليون دولار أمريكي فقط قبل عشرة أعوام. وأشار إلى تزايد رغبات المؤسسات والقطاعات الصينية في الاستثمار في مصر رجوعاً إلى تحسّن ظروف الاستثمار في بلاده. وأفادت إحصائية رسمية مصرية بأن الدولة تحتضن ١٠٢٢ شركة صينية مسجلة حالياً، قارب إجمالي استثماراتها ٣٠٧ ملايين دولار أمريكي في مجالات البناء والخدمات والتصنيع والاتصالات وتداول السلع. ويتوقع أن يبلغ هذا العدد ١٥٠٠ شركة بحلول نهاية عام ٢٠١٢، فيما سيصبّ مزيد من استثماراتها في مجالات المرافق الأساسية والمالية والطاقة النظيفة. وأردف الوزير أن الصين تحتل المركز ٢٢ ضمن قائمة الدول التي تستثمر في بلاده، وقد تحتل المركز العاشر في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة تماشياً مع تعزز وتيرة التعاونين الاقتصادي والتجاري بين الجانبين. وأكد أن التجارة الثنائية بشّرت بتنمية مستقرة في عام ٢٠٠٩ على الرغم من تفاقم تداعيات «الأزمة المالية»، مشيراً إلى أن الصين احتلّت صدارة الاستثمارات الأجنبية في مصر خلال السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ما أسهم في دفع التوازن التجاري بين الجانبين.

باريس

«ليبراسيون»: إعدام المعارضين رسالة تحذير لأي تظاهرات مقبلة

قالت صحيفة **«ليبراسيون»** الفرنسية إن إعدام معارضَيْن للنظام الإيراني، بعد اتهامهما بمحاولة قلب النظام، يوم الخميس الماضي، يعدّ «رسالة قوية قبل تظاهرات المعارضة المرتقبة في ١١ فبراير الجاري»، واستمراراً للأزمة السياسية التي اندلعت عقب إعادة انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً. وأضافت أن المحافظين رحّبوا بهذا الإعدام، إذ نقلت عن آية الله أحمد جنتي، المقرّب من أحمدي نجاد، قوله: «أحيّي شجاعة السلطات القضائية لإعدام مثيري الفتن، وأطلب منها إعدام المزيد إذا لم يتوقفوا عن احتجاجاتهم»، معتبراً «أن النظام الإيراني أظهر بعض الضعف منذ عاشوراء، والآن لا مكان للتسامح». غير أن محامي أحد المعدَمين أكد أن «موكّله لا علاقة له بالاحتجاجات في الشوارع»، وأن «الإعدام بهذه السرعة والاستعجال يحتمل تأويلاً واحداً، هو أن النظام الإيراني يحاول منع اتساع رقعة الاحتجاجات عبر بثّ الخوف والرعب». وأشارت الصحيفة إلى التنديد قوي اللهجة للبيت الأبيض لإعدام النشطاء في إيران. وختمت بأن الأرقام الرسمية تشير إلى اعتقال أكثر من ٤ آلاف متظاهر ومعارض، بينما لقي ٣٦ شخصاً مصرعهم (٧٢ حسب المعارضة) خلال هذه الاضطرابات.

في موضوع آخر، قالت صحيفة **«لوموند»** إنه في الوقت الذي تنتظر فيه الشابة الجامعية الفرنسية كلوتيلد رايس في طهران، أن تقرر السلطات الإيرانية مصيرها، يشعر المهندس الإيراني مجيد كاكاوند، المعتقل في باريس، بالقلق حول ما ستقرره المحاكم الفرنسية بشأن مصيره. وأضافت أنه برغم أنه لا مجال للمقارنة بين أسباب حرمان كلا الشخصين من حريتهما، فإن مصيرهما يبدو مرتبطاً بالتوترات الدبلوماسية القائمة بين فرنسا وإيران.

الراعي الذهبي
غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

ضرائب صينية على منتجات أمريكية

أعلنت الصين، مؤخراً، أنها ستفرض ضرائب كبيرة على مجموعة متنوعة من لحوم الدجاج الأمريكية، كما رفعت شكوى لدى «منظمة التجارة العالمية» ضد رسوم جمركية أوروبية على منتجاتها من الأحذية. وقالت وزارة التجارة الصينية إن بكين ستفرض تعريفات جمركية لمكافحة الإغراق تتراوح بين ٤٣,١٪ و١٠٥,٤٪ على منتجات الدجاج الأمريكية المصدرة إلى البلاد. وأضافت في بيان بموقعها على «الإنترنت» أن تحقيقاً أولياً للوزارة أظهر أن الشركات الأمريكية تعمّدت إغراق السوق الصيني بمنتجات الدجاج. وأوضح البيان أن الشركات التي ستستأنف القرار ستفرض عليها تعريفات تتراوح بين ٤٣,١٪ و٨٠,٥٪ على منتجاتها، أما الشركات التي لن تستأنف القرار فستفرض على منتجاتها تعريفات قدرها ١٠٥,٤٪. وجاء هذا الإجراء بعد يوم من إعلان الولايات المتحدة فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الإطارات الصينية المستوردة، الذي سيكون نافذ المفعول بداية من ١٣ فبراير الجاري مع بدء السنة الصينية الجديدة. وشهدت العلاقات الصينية-الأمريكية توتراً شديداً حول عدد من القضايا، من بينها قيمة اليوان الصيني والخلافات التجارية ومبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان، واعتزام الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الاجتماع مع «الدالاي لاما». وعلى صعيد متّصل، قدمت الصين شكوى لدى «منظمة التجارة العالمية» ضد الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على واردات الأحذية الصينية.

روسيا تزيد صادرات الغاز لأوروبا

تعتزم شركة «غازبروم» الروسية الحكومية زيادة صادراتها من الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال العام الحالي بنسبة ١٥٪ لتصل إلى ١٦٠,٨ مليار متر مكعب. وذكرت الشركة التي تحتكر تصدير الغاز الروسي لأوروبا أن متوسط السعر المستهدف لصادرات الغاز لأوروبا خلال العام الحالي يبلغ ٢٣٦ دولاراً لكل ألف متر مكعب بزيادة نسبتها ١٠٪ عن عام ٢٠٠٩. وتتطلع «غازبروم» إلى زيادة حصتها من السوق الأوروبية -التي بلغت العام الماضي ٢٨٪- إلى ٣٢٪ بحلول عام ٢٠٢٠. وكانت الشركة أعلنت تحقيق أرباح من قطاع الغاز داخل روسيا للمرة الأولى بفضل ارتفاع الأسعار، حيث بلغت الأرباح ٧٠ مليار روبل (٢,٣ مليار دولار). يشار إلى أن الروس ما زالوا يدفعون سعراً أقل للغاز من أسعاره العالمية، غير أن الحكومة بدأت زيادة الأسعار في السوق المحلية بشكل تدريجي لتصل إلى المستويات العالمية بحلول عام ٢٠١٤.

تراجع البطالة الأمريكية إلى ٩,٧٪

تراجع معدل البطالة في الولايات المتحدة في يناير الماضي بشكل غير متوقع، مسجلاً مستوى ٩,٧٪، يأتي ذلك برغم استغناء أرباب العمل عن ٢٠ ألف وظيفة في الشهر نفسه. وحسب تقرير لوزارة العمل الأمريكية، صدر أول من أمس، فإن معدل البطالة بهذه النسبة تراجع إلى أدنى مستوى في خمسة أشهر، وكان معدل البطالة المسجل في ديسمبر الماضي ١٠٪. وأوضح التقرير أن عدد الوظائف التي تم الاستغناء عنها في ديسمبر الماضي بلغ ١٥٠ ألف وظيفة، في حين كان عدد الوظائف المشطوبة في نوفمبر الماضي ٦٤ ألف وظيفة. ووفق البيانات، فإن إجمالي عدد الوظائف التي تم الاستغناء عنها منذ بداية الركود الذي ضرب أمريكا في ديسمبر ٢٠٠٧ وصل إلى ٨,٤ مليون وظيفة.

ارتفاع التضخم في إيران إلى ٧,٨٪ في يناير الماضي على أساس سنوي

أفادت وكالة أنباء العمال (إيلنا) الإيرانية، يوم الجمعة الماضي، بأن معدل التضخم في إيران سجّل ارتفاعاً طفيفاً في يناير الماضي إلى ٧,٨٪ على أساس سنوي من ٧,٤٪ الشهر السابق. وبلغ المعدل السنوي الرسمي في خامس أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم ذروته عند نحو ٣٠٪ العام الماضي. ووافقت أكبر هيئة تشريعية في إيران الشهر الماضي على خطة اقترحتها حكومة الرئيس محمود أحمدي نجاد لخفض دعم مواد الطاقة والأغذية تدريجياً. وإلغاء الدعم الحكومي لأسعار الطاقة في إيران قد يجعلها أقل تأثراً بعقوبات غربية محتملة، ولكنّ منتقدي الخطة يتخوفون أن تؤدي إلى زيادة التضخم. وأفادت (إيلنا) بأن معدل التضخم على أساس سنوي ارتفع في الشهر (الذي انتهى في ٢٠ من يناير الماضي) قليلاً برغم أن أسعار المستهلكين ظلت دون تغير يذكر من الشهر السابق. واتهم منتقدو أحمدي نجاد بإذكائه التضخم بالإسراف في الإنفاق من عائدات النفط منذ عام ٢٠٠٥، عندما تقلّد السلطة متعهداً بتوزيع الثروة النفطية في إيران بعدالة أكبر. وألقى أحمدي نجاد باللوم في التضخم على ارتفاعات أسعار الأغذية والطاقة على الصعيد الدولي، التي وصلت ذروتها خلال عام ٢٠٠٨.

الرؤية الصينية للأمن الاستراتيجي العالمي

بدأ في ميونيخ منذ يومين المؤتمر الدولي للأمن، الذي يوصف بأنه «دافوس السياسات الأمنية» تغنياً بأهمية «منتدى دافوس» الاقتصادي العالمي. وتعتبر هذه المنصة، المنتدى العالمي الأكثر أهمية، ذا الصلة بتعريفات العالم ورؤاه الأمنية، وهو ينعقد سنوياً من دون انقطاع منذ ٤٦ عاماً مضت. يجمع المؤتمر هذا العام، الذي يستمر لثلاثة أيام، أكثر من ٣٠٠ مشارك رفيعي المستوى من مختلف الدول. وتتصدر قضايا مثل أمن الطاقة، والسيطرة على السلاح، وحظر الانتشار النووي، وأفغانستان، والمفهوم الاستراتيجي الجديد لـ «الناتو»، والملف النووي الإيراني، جدول أعمال المؤتمر. وعلاوة على القضايا التقليدية المتعلقة بالأمن الأوروبي والأمن على ضفتي الأطلسي، يتضمن جدول أعمال المؤتمر للمرة الأولى قضايا أمن الموارد والتحوّل العالمي للقوى، وقد شارك هذا العام وزير الخارجية الصيني، يانج جيه تشي، للمرة الأولى، ما جعل هذه المشاركة الصينية النوعية، محط الأنظار، انتظاراً لما سيدلي به مندوب طرف عالمي صاعد.

الرؤية الصينية الأمنية الاستراتيجية

ألقى وزير الخارجية الصيني، يانج جيه تشي، خطاباً مهماً حول السياسة الخارجية خلال «مؤتمر ميونيخ للأمن» يوم الجمعة الماضي، وفي ما يلي محاور خطابه الذي يلخص الرؤية الأمنية العالمية الصينية للبعد الاستراتيجي:

* أشار الوزير الصيني إلى أن الصين في الوقت الذي تركز فيه على التنمية السلمية داخلياً، تتحمل المزيد من المسؤوليات الدولية في عالم متغيّر ومترابط بشكل وثيق. وفي إشارته إلى ما يراه خبراء الأمن من أن معنى «الأمن» قد تغيّر بشكل كبير إثر تداعيات «الأزمة المالية والاقتصادية» الراهنة، قال يانج إن «السعي من أجل بيئة دولية سلمية لتنمية أنفسنا، وفي الوقت نفسه للمساهمة في قضية السلام العالمي من خلال تنميتنا، هو خيار استراتيجي تتبنّاه الصين».
* أكّد أن الصين تتمسك بمسار التنمية السلمية، مضيفاً أن التقدم الأكبر في الصين فرصة وليس تهديداً للعالم. وتابع يانج قائلاً: «إن النظرية التي تفيد بأنه من الحتمي أن تسعى أي دولة قوية إلى الهيمنة، لم تحظَ بأي شكل من أشكال الدعم في تاريخ الصين، وهي تخالف إرادة الشعب الصيني». وشدد أيضاً على أن الصين إذا أصبحت أكثر تقدماً ستواصل معاملة الآخرين بشكل متكافئ، ولن تفرض إرادتها على غيرها أبداً. وأوضح قائلاً «إن التكافؤ الذي ندعو إليه ليس شكلياً فقط،، بل الأهم من ذلك أن يكون جوهرياً»، مضيفاً «علينا جميعاً تبنّي عالم متنوع بعقل متفتح». ومضى قائلاً: «علينا احترام قيم الدول الأخرى وخيارها المستقل لمسار التنمية، واحترام مصالحها الجوهرية، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى». وأضاف أن «الصين شأنها شأن أي دولة أخرى في العالم، تتمسك بمبادئها بشأن القضايا التي تهم مصالحها ومخاوفها الجوهرية، وتدافع عن الحقوق المتكافئة والمصالح المشروعة التي نالتها بصعوبة». ونظراً إلى أن السلام والتنمية في العالم ما زالا يواجهان تهديدات خطرة، تعهد وزير الخارجية الصيني أيضاً، بأن الصين الأكثر تقدماً سوف تتحمل المزيد من المسؤوليات الدولية التي تناسب قوتها ومكانتها ولن تسعى أبداً إلى مصالحها على حساب مصالح غيرها. وأشار إلى أن الصين تقوم بدور نشط في التعاون الدولي بشأن «الأزمة المالية»، وعززت إقامة شبكة آسيوية من احتياطيات النقد الأجنبي، وألغت ديون ٤٩ دولة فقيرة كانت مثقلة بالديون، وشاركت بنشاط في بعثات حفظ السلام الدولية. وأضاف يانج «سيتمّ ضمان مصالحنا ومصالح غيرنا بشكل أفضل عندما نتعاون على توسيع المصالح المشتركة وتقاسم المسؤوليات».
* وفي ما يخص القضية النووية الإيرانية، حث الوزير الصيني، المجتمع الدولي، على التحلي بالصبر، وتعزيز الجهود الدبلوماسية من أجل إيجاد حلول للقضية النووية الإيرانية، قائلاً إن «إيران لم تغلق الباب تماماً» أمام اقتراح «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» حول إمدادات الوقود النووي. ودعا يانج إلى عقد اجتماع آخر لما يسمّى بمجموعة «٥ + ١» التي تضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي زائدة ألمانيا، لإيجاد صياغة تحظى بقبول مشترك بشأن القضية.
* وحول الملف النووي لشبه الجزيرة الكورية، ذكر يانج، أن هناك الآن فرصة جديدة لإعادة بدء المحادثات السداسية التي تهدف إلى حل هذه القضية، من خلال الحوار والدبلوماسية. وأكّد أن «الصين سوف تعمل مع الأطراف الأخرى ذات الصلة كلها، والمجتمع الدولي بأسره من أجل نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة، وتطبيع العلاقات بين الدول ذات الصلة، وتحقيق السلام والاستقرار في شمال شرق آسيا».
* وبخصوص أفغانستان، أكّد يانج أن الصين «ستواصل القيام بدور نشط في عملية إعادة الإعمار في أفغانستان، والعمل مع باقي المجتمع الدولي من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية هناك سريعاً».

المصدر: «وكالة أنباء الصين الجديدة»

زيادة براءات الاختراع الصينية وانخفاض الأمريكية

قالت «المنظمة العالمية للملكية الفكرية»، أول من أمس، إن الصين خالفت هبوطاً غير مسبوق في تسجيل براءات الاختراع في العام الماضي، حيث عزّزت مستواها بالارتفاع بنسبة ٢٩,٧٪، بينما شهدت الولايات المتحدة انخفاضاً بنسبة ١١,٤٪. وحققت كل من اليابان التي تحتفظ شركاتها بأربعة من المواقع العشرة الرئيسية بين تسجيل براءات الاختراع لدى الشركات في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات وكوريا الجنوبية زيادة صغيرة، على الرغم من المتاعب المالية والاقتصادية الدولية. وقال فرانسيس جاري، المدير العام لـ «المنظمة العالمية للملكية الفكرية»، «هذا يشير إلى أداء قوي لدول شرق آسيا». وأضاف أن الشركات في المنطقة من الواضح أنها تدرك بأن الابتكار أحد الطرق للخروج من الأزمة. واحتفظت الولايات المتحدة بموقعها باعتبارها المصدر الأول لتسجيل براءة الاختراع بتسجيل ٤٥٨٠٠ براءة اختراع تقريباً، أي خمسة أضعاف الصين، ولكن عددها الإجمالي انخفض بنسبة ١١,٤٪. وكان نصيب اليابان، التي تحتل المركز الثاني، ٢٩٨٢٧ براءة اختراع. ومن بين الشركات كانت شركة «باناسونيك» اليابانية هي الأعلى، حيث سجلت ١٨٩١ بزيادة ١٦٢ على عام ٢٠٠٨. ودفعت بشركة «هيواي تكنولوجيز» المحدودة الصينية التي كانت تتصدر عام ٢٠٠٨ إلى المركز الثاني، حيث سجلت الأخيرة ١٨٤٧ براءة اختراع، بزيادة ١١٠ براءات اختراع.

الهند تتوقع نمواً اقتصادياً بـ ٧,٢٪ في العام المنتهي في مارس

قالت الحكومة الهندية إن النمو الاقتصادي من المتوقع أن يبلغ ٧,٢٪ عن العام المالي المنتهي في مارس، ما يعزز توجهات سحب إجراءات الحفز التي ساعدت في نهوض ثالث أكبر اقتصاد آسيوي من الركود العالمي. وقالت وزارة الإحصاءات يوم الإثنين الماضي إن النمو القوي في الصناعة والخدمات ساعدت على تعويض الناتج الزراعي المنكمش، الذي تضرر بسبب موجة جفاف واسعة. ومن المتوقع أن يتراجع الإنتاج الزراعي بـ ٠,٢٪ عن العام المالي، مقابل ١,٦ نمواً العام الماضي، وفقاً للوزارة. ومن المتوقع أن يسجل النمو الصناعي، الذي انتعش أسرع من المتوقع، بـ ٨,٢٪ خلال العام.

أوباما الاقتصاد الأمريكي اجتاز المرحلة الأسوأ واستأنف النمو

قال الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أول من أمس، إن الاقتصاد الأمريكي اجتاز المرحلة الأسوأ واستأنف النمو. وأضاف في مقابلة متلفزة: «نشهد تجاوز المرحلة الأسوأ في ما يتعلق بنمو الاقتصاد من جديد». وقال «إن الشركات بدأت بالتعاقد مع موظفين من جديد، ولكن ذلك لا يحدث بالسرعة التي ننشدها». وفي إشارة إلى بعض التحسّن في سوق الوظائف قالت وزارة العمل الأمريكية إن معدل البطالة في الولايات المتحدة هبط إلى ٩,٧٪ في يناير مقابل ١٠٪ في ديسمبر. ونما الاقتصاد الأمريكي بمعدل ٥,٧٪ في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ بعد نموه بنسبة ٢,٢٪ في الربع الثالث.

محافظ «المصرف المركزي»: اقتصاد البحرين مهيأ لنمو بين (٣٪) و(٤٪) في عام ٢٠١٠

قال رشيد المعراج، محافظ «مصرف البحرين المركزي»، في حديث مع قناة «العربية» الإخبارية، إن اقتصاد البحرين في سبيله إلى تحقيق معدل نمو بين (٣٪) و(٤٪) عام ٢٠١٠. ويتوقع أن تسجل معظم دول الخليج العربية هذا العام معدل نمو أعلى ممّا كان متوقعاً من قبل، بفضل انتعاش عالمي وأسعار النفط المرتفعة. وصرّح المعراج أن معدل النمو في عام ٢٠١٠ سيكون أفضل منه عام ٢٠٠٩ نسبياً. وتتفق توقعات المعراج مع توقعات محلّلين في استطلاع أجرته «رويترز» أن ينمو اقتصاد المملكة بنسبة ٣,٣٪ في عام ٢٠١٠ مقابل ١,٥٪ في عام ٢٠٠٩. ولم يعلّق المعراج على معدل النمو في عام ٢٠٠٩. وذكر أن «البنك المركزي» ينوي إصدار سندات بقيمة مليار دولار لمصلحة الحكومة. والبحرين منتج صغير للنفط، وفي العام الماضي سجّلت عجزاً في الميزانية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٥ على الأقل، إذ إن متوسط سعر النفط جاء أقل من السعر التقديري في الميزانية بين ٧٠ و٨٠ دولاراً، الذي يتيح تحقيق توازن بين الدخل والإنفاق. ولم تنشر الحكومة حجم العجز بعد. وتمثل عائدات النفط نحو ٧٥٪ من دخل الحكومة.

العراق: شركات النفط التي لن تحقق الحدّ المستهدف ستواجه "غرامات باهظة"

قال وزير النفط العراقي، حسين الشهرستاني، إن شركات النفط تعهّدت بتحقيق المستويات الطموح المستهدفة للإنتاج، التي اتّفق عليها في العقود المبرمة مع العراق، وإنها ستواجه غرامات تقدّر بمليارات الدولارات في حال فشلها في تحقيق ذلك. وقال الشهرستاني: «الأرقام المستهدفة للإنتاج منصوص عليها في العقود مع الشركات. الشركات ملزمة تحقيقها، وإلا فسيتعين عليها دفع غرامات تقدر بمليارات الدولارات».

لندن

هل يعمّق الاقتصاد مشكلات النظام الإيراني؟

كتبت نجمة بزجمهر من طهران مقالاً نشرته صحيفة «**فايننشال تايمز**» ذكرت فيه أن النظام في إيران يخاطر بالمزيد من استياء الجماهير عبر الاستعداد لتقليص الدعم الرسمي الذي يبقي على أسعار الطاقة والسلع الأساسية منخفضة. وتورد الكاتبة عن الحكومة قولها إن التكلفة السنوية لدعم الطاقة وحدها تصل إلى نحو ١٠٠ مليار دولار. ويستطيع الإيرانيون شراء لتر من البنزين مقابل ١٠ سنتات فقط، أي بأقل من نصف السعر للكمية نفسها من المياه المعدنية. لكن القانون الجديد يعني أن الحكومة قد بدأت بتقليص الدعم بحلول إبريل على أقصى تقدير. وسوف ترتفع أسعار البنزين والمياه والكهرباء والغاز وسلع أساسية أخرى مثل القمح والسكر والأرز، إلى المستويات الدولية على مدار السنوات الخمس المقبلة. وتلفت الكاتبة النظر إلى أن أغلب الإيرانيين يعتبرون أن الطاقة والأغذية الرخيصة حقوقهم الفطرية لأن بلادهم تتربع على ثاني أكبر احتياطيات من البترول والغاز في العالم. وقد يتسبب رفع الدعم في تعميق السخط العام على النظام في وقت لا تزال حركة المعارضة الخضراء قادرة على تنظيم احتجاجات متكررة ضد إعادة انتخاب نجاد رئيساً للبلاد في العام الفائت. وتذكر الكاتبة أن الطبقات الوسطى كانت المسؤولة إلى حدٍّ كبير عن هذه الاضطرابات. لكن المحللين يعتقدون أن خطة تقليص الدعم قد تعمّق التأييد للحركة الخضراء لتضم الطبقات العاملة. وقد حث زعيم المعارضة، مير حسين موسوي، أنصاره للتركيز على المشكلات الاقتصادية، أكثر من المظالم السياسية، لكسب تعاطف الشرائح الفقيرة في المجتمع. وتقول الكاتبة إن القطاع الصناعي يعمل بالفعل بنصف قدرته فقط، وقد يصاب بالشلل بسبب التكاليف الإضافية الناتجة عن رفع الدعم. وتنقل الكاتبة عن وزير الزراعة السابق، عيسى كلانتري، قوله لصحيفة «فايننشال تايمز»: «كثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة سوف تتوقف عندما يخفّض الدعم. وقد توجه خطة تخفيض الدعم الضربة القاضية لقطاع الزراعة بالتحديد».

تل أبيب

تقرير: الصين ستوافق على مشروع عقوبات إيران

ذكر موقع «**إسرائيل اليوم**»، في تقرير بقلم بوعاز بسموت، أن تصريحات أحمدي نجاد الأخيرة بشأن استعداد بلاده لتخصيب اليورانيوم خارج أراضيها مقابل الوقود النووي، لم تؤخذ على محمل الجد، ربما لأنه قبل يوم من هذه التصريحات تحدث عن «مفاجأة» يعدها للغرب. فقد أعلن يوم الأحد الماضي رفع نسبة التخصيب إلى ٢٠٪، ما يعني أنه في غضون ٢٤ ساعة نجده قادراً على بث نزعة المصالحة والتهديد في الوقت نفسه كما يشاء. أحمدي نجاد يرى كيف أن واشنطن تشدد نبرتها وتعمل على تحقيق إجماع بين أعضاء مجلس الأمن كي يصوّتوا لمصلحة فرض عقوبات جديدة على إيران. هو يعرف أن الصين وروسيا لن تسارعا إلى الموافقة على عقوبات جديدة. كما أنه يعرف أن التصريحات الإيجابية من جهته ستمنح «وقوداً» للصينيين كي يطالبوا بمواصلة العمل بقنوات دبلوماسية. لا يوجد للصينيين المتعلقين جداً بالنفط الإيراني ولديهم مشروعات مشتركة عديدة معهم، أي رغبة في إغضاب طهران. ناهيك عن أنه ليس لبكين أي سبب يدعوها إلى تعزيز المصالح الأمريكية. هكذا كانت الأمور قبل أن تقرر واشنطن بيع السلاح إلى تايوان. أما الآن فإن هذه على الإطلاق تصبح قصة ثأر بين واشنطن وبكين. موسكو قررت السير في خط واشنطن وتشجيع تشديد العقوبات ضد إيران مقابل تفاهمات مع الأمريكيين. وعليه فإن الأمر المهم لواشنطن هو عزل الحلقة الضعيفة، بكين. الصينيون لا يحبون أن يكونوا وحدهم. صحيح أنهم متعلقون بالنفط الإيراني، ولكن إيران لا تكفي. يوجد في الخليج منتجون آخرون للنفط. السعودية مثلاً. وهؤلاء سيوضحون للصينيين لماذا من غير المجدي لهم مساعدة إيران أكثر مما ينبغي. صحيفة «**واشنطن بوست**» استنتجت بأنه لا يبدو أن الصين «ستصد عقوبات جديدة ضد إيران». في هذه الأثناء تحاول بكين منع لقاء بين الرئيس أوباما والدلاي لاما، بدعوى أن هذا تدخل في الشؤون الداخلية للصين. وتأمل بكين ألا يقع اللقاء على الأقل حتى إبريل، حيث سيزور الرئيس الصيني واشنطن.

ستعمل على توسيع وجودها العسكري في العالم
«خبير أمني»: الصين ليست قوة عالمية من نوع جديد كما تدّعي بكين

تنتهج الصين، كقوة رئيسية في عالم اليوم، سياسات لا تختلف عن تلك التي تنتهجها عادة القوى الكبرى، وهي في ذلك لا تختلف عن بقية هذه القوى، وإذا أدرك العالم هذه الحقيقة وجرى التعامل مع بكين استناداً إلى هذا الواقع، فسيكون لذلك أثر إيجابي في الأمن والاستقرار العالميين.

ظلّت دوائر صنع القرار في بكين تحاول مراراً التأكيد للعالم الخارجي أن الصعود الصيني له أغراض سلمية في الأساس، نافية أن تكون لديها أي نيّات توسّعية، كما أكدت مراراً أنها ستكون قوة عالمية مختلفة عن بقية القوى الكبرى. إلا أن هارش بانت، خبير الشؤون الأمنية لمنطقة آسيا-المحيط الهادي، يعتقد أن الصين ستتّجه، في إطار صعودها كقوة عالمية، إلى توسيع وجودها العسكري في العالم، مثلما ظلّت تفعل هذه القوى العالمية الأخرى على مدى عقود.

وأشار بانت في مقال له في نشرة «**إنترناشيونال سيكيوريتي نيتويرك**»، التي تعنى بالشؤون الأمنية العالمية، إلى أن بكين نجحت إلى حدّ كبير في الترويج لصورة الصعود الصيني كونه صعوداً يختلف عن صعود القوى الكبرى الأخرى. ويقول كذلك إن نجاح الصين في الترويج لهذه الصورة يتضح في اعتقاد بعض الدوائر الغربية أن الصين «قوة كبرى من نوع مختلف»، وترى هذه الدوائر أيضاً أن الغرب إذا أفسح مساحة للصين في النظام العالمي فإن صعودها لن يوجِد أي تعقيدات أو مشكلات.

ويشير بانت في سياق تفنيده كلام بكين إلى ما قاله شينج دينجلي، الخبير الاستراتيجي الصيني، الأستاذ في «جامعة فودان» بشنغهاي. إذ يؤيد شينج إقامة الصين قواعد عسكرية في الخارج، ويعتقد أيضاً أن من الخطأ أن تعتقد بكين أن لا حق لها في إقامة قواعد في مختلف المناطق الاستراتيجية. ويقول شينج، في سياق تبريره حاجة الصين إلى إقامة قواعد خارجية، إن «الخطر الحقيقي الذي يتهدد الصين لا يتمثل في الإرهاب أو القرصنة، بل يتمثل في قدرة الدول الأخرى على إغلاق نشاط الخطوط التجارية البحرية أو عرقلتها»، ويرى أن منع ذلك لا يتطلب تأمين الخطوط البحرية فحسب، بل يستلزم إقامة قواعد عسكرية للصين في الخارج أيضاً.

أشار بانت أيضاً إلى أن سلوك الصين التوسعي ظل واضحاً من خلال حصولها على قواعد بحرية على طول المضايق والممرات البحرية في المحيط الهندي، ليس بغرض خدمة مصالحها الاقتصادية فقط، بل بغرض تعزيز وجودها الاستراتيجي في المنطقة أيضاً. وتدرك الصين تماماً أن قوّتها البحرية ستمنحها النفوذ الاستراتيجي الذي تحتاج إليه للظهور كقوة إقليمية في المنطقة وكقوة كبرى عالمية.

تعمل الصين أيضاً على تعزيز قوتها في مناطق «بحر الصين الجنوبي» ولم تعد تنظر إلى «المحيط الهندي» كمحيط هندي، على حد قول بانت. يُضاف إلى ذلك أن الوجود البحري المتزايد للصين في منطقة «المحيط الهندي» يشكّل مصدر إزعاج للهند لأنه يحدّ من حريتها في المناورة. كما تشعر الهند بقلق تجاه تزايد وتائر تعزيز الوجود البحري الصيني من خلال مشروعات مثل تشييد موانئ للحاويات في كل من بنجلاديش وسريلانكا والمساعدة على بناء قاعدة بحرية في جزر المالديف.

تشييد هذه الموانئ والمنشآت البحرية وتعزيز الوجود البحري بصورة عامة خطوة من الممكن أن تبرّرها الصين بأسباب اقتصادية وتجارية، إلا أن هذه الخطوة تُعتبر في نظر قوى مثل الولايات المتحدة واليابان والهند نشاطات لها صلة بالتنافس الإقليمي والاستراتيجي.

ويخلص الكاتب إلى أن الصين تعمل على اتخاذ الخطوات نفسها التي اتخذتها القوى العالمية الرئيسية التي أقامت قواعد عسكرية في الخارج لتأمين مصالحها، لذا فهي لا تختلف في ذلك عن هذه القوى.

بكين

لقاء أوباما-الدالاي لاما "رسالة قوية" لبكين

قال متحدث باسم الزعيم الروحي للتبتيين في المنفى، الدالاي لاما، أمس، إن اللقاء بين الدالاي لاما والرئيس الأمريكي، باراك أوباما، سيشكّل «رسالة قوية» للصين بأن ساعة حل قضية الـ«تبت» قد دقت. ويستقبل أوباما غداً الخميس الدالاي لاما في البيت الأبيض، وذلك برغم التحذيرات المتكررة من الصين التي تتهم الزعيم الروحي للتبتيين بتبنّي موقف انفصالي، من أن مثل هذا اللقاء سيسيء إلى العلاقات الصينية-الأمريكية المتوترة أصلاً. ورفض المتحدث باسم الدالاي لاما التحذيرات الصينية ووصفها بأنها مجرد «كلمات طنانة معهودة» تخفي قلق الصين إزاء اهتمام الرأي العام العالمي بملف التبت. وقال المتحدث لوكالة «**فرانس برس**»: «ما تقوله الصين ليس مهماً، إنها تقرأ حسابات الرأي العام العالمي»، مضيفاً «أن القضية الأساسية هي وضع ستة ملايين شخص في التبت ورفاههم». وتابع «إن اللقاء بين الرئيس الأمريكي وقداسته (الدالاي لاما) هو تعبير عن هذا القلق لدى المجتمع الدولي ويبعث برسالة قوية للصينيين بأن عليهم العمل معنا للتوصل إلى حلّ». ولم يتم استقبال الدالاي لاما، حائز «جائزة نوبل للسلام» لعام ١٩٨٩، من قبل أوباما في أثناء زيارة سابقة للولايات المتحدة في أكتوبر ٢٠٠٩، وذلك مراعاة للصين قبل أول زيارة يقوم بها الرئيس الأمريكي لبكين. وانتقد مدافعون عن حقوق الإنسان حينها تنازل أوباما. ويبدأ زعيم التبتيين، اليوم، زيارة تستمر أسبوعاً للولايات المتحدة، حيث يحظى بشعبية كبيرة. ومنذ مطلع فبراير الجاري وواشنطن وبكين تتبادلان التصريحات حول هذه الزيارة، تصريحات صينية محذرة تقابلها تصريحات أمريكية حازمة. وكان وزير الخارجية الصيني طلب مراراً من واشنطن إلغاء هذه الزيارة، محذراً من أنها «تقوّض جدياً» العلاقات بين البلدين. وردّ روبرت جيبس، المتحدث باسم البيت الأبيض، أن «اللقاء سيجرى كما هو مقرر».

موسكو

روسيا تحذّر من عواقب أي عمل عسكري ضد إيران

تشير الخطوات التي حقّقتها إيران في تنفيذ برنامجها النووي في الفترة الأخيرة إلى أن إيران تسير إلى تقديم موعد افتراضي يتحدث حوله الخبراء للحصول على السلاح النووي. صرح بذلك فلاديمير نازاروف، نائب أمين مجلس الأمن الروسي، لصحيفة «**كوميرسانت**»، مؤكداً أن روسيا تعارض أن تتملك إيران السلاح النووي. وعما إذا كانت روسيا ستؤيد فرض عقوبات شديدة على إيران أجاب نائب أمين مجلس الأمن الروسي، بالقول: «ترى روسيا أن العقوبات تأتي على نحو معاكس لما تستهدفه من نتائج، لكنها لا ترى بدّاً من فرض عقوبات في بعض الحالات، وفقاً لما أعلنه الرئيس الروسي، ديمتري ميدفيديف». واستطرد: يجب أن تتفق العقوبات وخطورة مَن تستهدفه، وفي ما يخصّ العقوبات المقترح فرضها على إيران، لا يجوز أن توضع إيران في الزاوية الضيقة. وأضاف: إذا جرى حديث عن عقوبات فيجب أن تتناسب مع خطورة البرنامج النووي الإيراني ولا تستهدف الشعب الإيراني.

وعن احتمال قيام الولايات المتحدة وإسرائيل بتوجيه الضربة لإيران قال نائب أمين مجلس الأمن الروسي إن أي عمل عسكري ضد إيران سيؤدي إلى عواقب وخيمة جداً على العالم، ولهذا فإن مجلس الأمن الروسي يبذل جهداً كبيراً لإقناع الدول المعنيّة بأن العمل العسكري لا يجوز وأن العمل الدبلوماسي هو السبيل الوحيد لتسوية المشكلات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. وعن صفقة بيع وسائل الدفاع الجوي «إس-٣٠٠» إلى إيران أكد أن هذه الصفقة تم توقيعها، «وعلينا أن ننفّذها ولكن لم يُبْدَأ بتوريد ما هو موضع التعاقد»، حيث إن «أي عمل من أعمالنا يجب أن يساعد على تدعيم الاستقرارين الدولي والإقليمي». وأضاف أن روسيا تلقّت وتتلقّى طلبات كثيرة للإحجام عن توريد الأسلحة إلى هذا البلد أو ذاك، وإنه يتمنى على مَن يطلب ذلك أن يتوقف عن تزويد نظام الحكم الجورجي المعادي روسيا بالأسلحة.

المرجح أن تمتنع عن التصويت: هل تصوّت الصين ضد قرار دولي بتشديد العقوبات ضد إيران؟

بعد نجاح الولايات المتحدة في كسب الاتحاد الأوروبي وروسيا إلى صفّها في ما يتعلق باستصدار قرار دولي بفرض عقوبات جديدة ضد إيران يقفز تساؤل: ماذا عن الصين؟ القناعة السائدة هي أن بكين لن ترحّب بالقرار، وأنها ستكون أميل إلى الامتناع عن التصويت في مجلس الأمن.

السؤال المهم الذي يدور في كواليس واشنطن حالياً هو: هل تستخدم الصين حق «الفيتو» ضد أي قرار دولي بتشديد العقوبات ضد إيران بسبب برنامجها النووي؟ يقول المحلل السياسي بيتر لي إن المصادر المطلعة تؤكد أن الإجابة بالنفي. فالصين لم تستخدم حق «الفيتو» داخل مجلس الأمن الدولي سوى ست مرات فقط على مدار ثلاثين عاماً.

وأكد الكاتب في مقال نشرته مجلة «**آشيا تايمز**» بتاريخ ١٣ فبراير الجاري أن فرنسا وبريطانيا تدعمان بقوة طلب الولايات المتحدة فرض جولة جديدة من العقوبات المشددة ضد إيران. أما روسيا فمن الواضح أنها حريصة على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا، وهو الحرص الذي دفعها إلى تغيير موقفها والانضمام إلى معسكر المطالبين بمعاقبة طهران. ويرى أغلب المراقبين أن روسيا لن تستخدم حق «الفيتو» ضد العقوبات. أما بالنسبة إلى الصين فيقول المحللون إن فرص تصويت بكين لمصلحة قرار دولي بفرض عقوبات ضد طهران تبدو ضعيفة، بدليل تصريحات وزير خارجيتها، يانج جيتشي، في باريس مطلع الشهر الحالي بأن «العقوبات تعوق الجهود الدبلوماسية».

لذلك، تبدو الشواهد وكأنها تسير في طريق امتناع الصين عن التصويت على فرض عقوبات جديدة ضد إيران، وهو موقف متوقع ولا يحمل جديداً. لماذا؟ لأن بكين تعتبر التصويت داخل مجلس الأمن مجرد عملية شكلية، الهدف منها تطبيق جولة جديدة من العقوبات العقيمة غير المؤثرة وإحداث «فرقعة» سياسية سرعان ما تعود الأمور بعدها إلى سابق طبيعتها.

لكن الكاتب يقول إن امتناع الصين عن التصويت هذه المرة يأتي مصحوباً بمشاعر جديدة من الغضب وعدم الارتياح بسبب شكوكها المتزايدة بأن العقوبات ضد إيران وتصعيد التوتر مع طهران تقف وراءهما رغبة واشنطن في استغلال القضية ضد الصين. ففي السنوات الماضية كانت الصين أكثر ترحيباً بالعقوبات الأمريكية ضد الأنظمة السلطوية لأن سياسة القبضة الحديدة التي اتبعتها إدارة بوش أدت إلى استياء حلفائه وتفريقهم ودفعهم دفعاً إلى أحضان الصين. ولكن إدارة أوباما أتت بسياسة جديدة تقوم على الجمع بين القوة الباطشة والقوة الناعمة، ومن الواضح أنها لا تطرح مبادرات خلافية دولية إلا عندما يصبّ الخلاف أو الانقسام في الرأي العام الدولي والتحالفات في مصلحة السياسة الأمريكية.

وأضاف الكاتب قائلاً إن إدارة أوباما تلاحق اليوم النظام الإيراني المكروه إقليمياً ودولياً، الأمر الذي يكشف الصين ويضعها في خانة الدولة الوحيدة الداعمة هذا النظام. وقد عملت الولايات المتحدة على كسب الاتحاد الأوروبي وروسيا إلى صفّها ونجحت بالفعل في الحصول على دعم قوي من المجموعة الأوروبية التي ترحّب بالتعامل مع رئيس أمريكي يعتمد أسلوب التشاور والحوار، وبالتالي لم تعد حاجة إلى قيام الصين بدور أكبر على الساحة الدولية. روسيا انضمّت إلى المعسكر الأمريكي، وإن جاءت الخطوة مصحوبة ببعض التحفّظات، رداً على قرار أوباما إلغاء خطط نشر الدرع الصاروخية في بولندا والتشيك. وأردف أن بكين لم تبتلع طُعم واشنطن بأن المصالح الصينية ستتضرر إذا فشلت الجهود الدبلوماسية، أو إذا وجّهت إسرائيل ضربة جوية ضد إيران أو إذا ارتفعت أسعار النفط. بكين تدري أن الضربة الإسرائيلية أمر مستبعد، وهو ما عزّز قناعات المسؤولين الصينيين بأن الولايات المتحدة تسوق هذه الضربة كمبرر لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط.

بكين

الصين تحتج بقوّة على لقاء أوباما الدالاي لاما

استدعى نائب وزير الخارجية الصيني، تسوي تيان كاي، أول من أمس، السفير الأمريكي لدى الصين، جون هانتسمان، وقدم إليه احتجاجاً شديد اللهجة بشأن لقاء الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الدالاي لاما. وقال المتحدث باسم «الخارجية» الصينية، ما تشاو شيوه، في بيان أمس «إن تصرف الولايات المتحدة يعدّ تدخلاً صارخاً في الشؤون الداخلية الصينية، وقد أساء على نحو خطر إلى المشاعر القومية للشعب الصيني، وأضر بشدة بالعلاقات الصينية-الأمريكية». وبالرغم من معارضة الصين القوية، التقى الرئيس الأمريكي أوباما ووزيرة خارجيته، هيلاري كلينتون، على التوالي، الدالاي لاما في واشنطن، يوم الخميس الماضي. وقال ما «إن التبت جزء لا يتجزأ من حرمة الأراضي الصينية، والمسائل المتعلقة بالتبت شأن داخلي محض للصين». ولفت المتحدث من جديد النظر إلى أن «أقوال الدالاي لاما وأفعاله أظهرت أنه ليس شخصية دينية محضة، بل منفيّ سياسيّ ما فتئ يشارك في نشاطات انفصالية تحت ستار الدين». وذكر ما أن الجانب الأمريكي سمح للدالاي لاما بزيارة الولايات المتحدة، ونظم له لقاءات بالرئيس والقادة السياسيين الآخرين، الأمر الذي ينتهك، بفداحة، الأعراف التي تحكم العلاقات الدولية، ويتعارض مع المبادئ التي أرستها البيانات الصينية-الأمريكية المشتركة الثلاثة، والتصريح الصيني-الأمريكي المشترك. وأشار إلى أن ذلك يتعارض كذلك مع التعهدات المتكررة من جانب الحكومة الأمريكية بأن الولايات المتحدة تعترف بالتبت كجزء من الصين، ولا تؤيد «استقلال التبت»، مشدداً على أن الصين أعربت عن استيائها البالغ ومعارضتها المطلقة لمثل هذه الخطوات. وأوضح أن عزم الحكومة والشعب الصيني على حماية سيادة الوطن وتكامل أراضيه أمر ثابت ولا يتزعزع، وأن محاولة أي شخص استغلال مسألة الدالاي لاما للتدخل في شؤون الصين الداخلية أمر محكوم عليه بالفشل.

بعد قرارها التخلي عن برنامج العودة إليه
واشنطن تفسح المجال لطموحات الصين على القمر

أفسح قرار الولايات المتحدة التخلي عن برنامج العودة إلى القمر المجال أمام الصين لتكون الأمة المقبلة التي تغزو التابع الوحيد للأرض، ما اعتبر نصراً رمزياً لبرنامج أكثر تقشفاً وبراجماتية من البرنامج الأمريكي. وكان الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أعلن في بداية فبراير الجاري نيته التخلي عن برنامج «كوكبة النجوم» المكلف الذي أطلقه سلفه، جورج بوش، وكانت بلغت نفقاته أكثر من عشرة مليارات دولار، أي نحو عشرة أضعاف تكلفة برنامج الفضاء الصيني، بحسب أرقام رسمية. وفي حال تمت الموافقة على مقاربة أوباما في مشروعه لميزانية ٢٠١١، فإن الأمريكيين لن يعودوا إلى القمر الذي سبق لهم أن نظموا ست رحلات إليه بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٢. وقال فو سونج من مدرسة علوم الفضاء في جامعة «شينجهوا» في بكين (لا يمكننا أن نقول إن القرار الأمريكي وقف برنامج «العودة إلى القمر» يمنح أفضلية للصين، كما أنه لا يمكننا بالتأكيد القول إن الصين لحقت بالولايات المتحدة في هذا المجال). وأضاف «إن الصين ستتابع في هدوء برنامجها المقرر لاستكشاف الفضاء». وتبنّى الصينيون مقاربة براجماتية جداً منذ أن أطلقوا البرنامج الفضائي المأهول الذي أقرته الحكومة في عام ١٩٩٢ اعتماداً على تكنولوجيا روسية. ولم ترسل بكين أول رائد فضاء إلا في عام ٢٠٠٣ لتصبح ثالث بلد يقوم بذلك بعد الولايات المتحدة وروسيا. وأوضحت إيزابيل سوربي-فيرجي المكلفة الأبحاث في «المركز الوطني للأبحاث العلمية» في فرنسا «أنه برنامج فضاء غير مكلف جداً، ومحسوب بعناية لجهة العلاقة بين التسيير الذاتي والنجاعة والاستقلالية». ولا يتضمن البرنامج الصيني لغزو القمر «شانج آي» تاريخاً دقيقاً لإرسال رائد فضاء إلى القمر. ويشير مهندسون إلى أفق عام ٢٠٢٠ بعد إرسال صاروخ غير مأهول قبل عام ٢٠١٣.

بكين

غضب صيني من لقاء أوباما الدالاي لاما

انتقد بعض الصينيين المغتربين لقاء الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الدالاي لاما في واشنطن يوم الخميس الماضي، مشيرين إلى النيّات الحقيقية لاتصال الدالاي لاما بالغرب. وقال دو بينج، الخبير السنغافوري في العلاقات الدولية، لوكالة «شينخوا» للأنباء، إن الدالاي لاما جعل من أغراضه لقاء الزعماء السياسيين في الغرب، ونيته الحقيقية أن يبقى ما يصفه بـ «قضية التبت» في نشرات الأخبار وأن يجمع الأموال ويوسّع دائرة المناورة. ولاحظ دو أنه دون دعم الغرب، فإن التأثير الشخصي للدالاي لاما سيخبو بشدة. وهذا مبعث اهتمامه الدائم بالاتصال مع السياسيين الغربيين وإثارة المشكلات التي تعكّر صفو العلاقات القائمة بين الصين والدول الغربية من حين إلى آخر. كما أشار الخبير إلى أن الاجتماعات التي عقدها الرئيسان الأمريكيان المتعاقبان والدالاي لاما تفتقر إلى الأساس الأخلاقي الدولي والمنطق السليم. وقال إنه من حيث الجوهر فإن الدول الغربية تعامل الدالاي لاما بوصفه بيدقاً على لوحة شطرنج. وكلاهما يستخدم الآخر لا غير. ولكن دو أضاف معقباً «إن اجتماع أوباما مع الدالاي لاما لن يحدث تغييراً كبيراً في الصورة الشاملة للعلاقات الصينية-الأمريكية». وأوضح أن التنمية القوية للعلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة في مصلحة كلتيهما وكذا في مصلحة بقية العالم. وفي خطاب مفتوح إلى السفارة الأمريكية في مدريد، قال ممثلو ما يزيد على ٢٠ تنظيماً صينياً عرقياً في إسبانيا إن الدالاي لاما لم يكفّ قط عن أنشطته لتقسيم الصين منذ فراره إلى الخارج عام ١٩٥٩. واستنكر الخطاب مساعي الدالاي لاما إلى «تدويل» ما يسمّيه «قضية التبت» ومساعيه إلى تقسيم الصين بدعوته القوى الخارجية إلى ممارسة ضغوطها على الحكومة الصينية. وحث الخطاب شعوب الدول الغربية على عدم الانخداع بـ «الوجه الباسم» للدالاي لاما والنظر إلى دوافعه الحقيقية لتقسيم الصين وإعادة الحكم الديني في التبت.

برلين

جدل حول اندماج المسلمين في ألمانيا

تحظى العلاقة بين غالبية المجتمع الألماني ومواطني ألمانيا المسلمين باهتمام كبير في النقاش العام السائد، لكن الجدل حولها غالباً ما يتحول إلى صراع تتهم فيه الغالبية الألمانية المهاجرين المسلمين بعدم الرغبة في الاندماج في المجتمع. أما مسلمو ألمانيا فيرفضون هذه التهمة، ويعتبرون أن غالبية الألمان تتبنّى مواقف معادية للإسلام، وتحاول استبعادهم من المشاركة في الحياة العامة. مشكلة اندماج المسلمين في ألمانيا تبدو معقدة، خاصة أن ملامح الهوية الألمانية لم تتحدد من خلال الثقافة واللغة الألمانيتين فقط، بل من خلال الديانة المسيحية أيضاً. ومن هذا المنظور اعتُبر كل مواطن لا تتطابق مواصفاته مع هذه المقاييس غريباً. الأمين العام لـ «المجلس المركزي لليهود» في ألمانيا، شتيفان كرامر، يذهب إلى أن انتشار ظاهرة «الإسلامفوبيا» والعداء للمسلمين، ليس أمراً غير أخلاقي فحسب، بل يشجع على الانعزال، ويرسخ ميول بعض فئات المجتمع إلى إرساء مجتمعات موازية، هذه الضرورة تعني أن العمل على تعريف الإسلام والمسلمين ودعم التربية القائمة على التسامح والاحترام المتبادل واجب مهم يقع على عاتق غالبية المجتمع الألماني؛ لذلك فإن نشر صورة متوازنة لدين الإسلام وحضارته ضرورة قصوى، وما دام لم يتحقق ذلك، فسيستمر انتشار الأحكام المسبقة عن الإسلام والمسلمين. إلا أنه أشار إلى ضرورة رفض مطالب بعض الجهات الأصولية الإسلامية، التي تعتبر التنازل عن بعض قيم دستورنا الديمقراطي الحر، على غرار حرية التعبير ومساواة المرأة، شرطاً من أجل نجاح دمج المسلمين في المجتمع الألماني. كما يجب عدم السماح بنشأة فضاءات تحكمها الشريعة بدلاً من القانون الألماني. وبالطبع يجب مكافحة كل ممارسة للعنف باسم الدين، سواء كان هذا العنف موجهاً ضد المسلمين أو غير المسلمين. وفي هذا الإطار يجب على غالبية المسلمين الملتزمة الديمقراطية والقوانين الألمانية الوقوف إلى جانب غالبية الألمان الملتزمة الديمقراطية والقوانين الألمانية أيضاً.

تل أبيب

المتغيّر الخفيّ في مسألة ردع إيران

كتب دوري جولد مقالاً في صحيفة **«إسرائيل اليوم»** ذهب فيه إلى أنه لا يمكن أن يتم ردع إيران بالوسائل نفسها، التي استعملها الغرب في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق في أيام الحرب الباردة، لأن الطبقة الحاكمة في طهران متأثرة بأفكار عودة المهدي، وهي أفكار مختلفة تماماً عن اعتقاد الشيوعيين العلمانيين. يعترف كثيرون من مؤيدي فرض عقوبات على إيران بأنه إن لم تنجح العقوبات، فستكون الخطة بالاعتماد على الردع. وهم يأملون أن تستطيع الولايات المتحدة وحليفاتها ردع إيران بالطريقة نفسها التي نجحوا بها في ردع الاتحاد السوفيتي، في سنوات الحرب الباردة، عن استعمال السلاح الذري. بيد أنهم لم يأخذوا في حسابهم حقيقة أن إيران لا تسيطر عليها قيادة شيوعية علمانية، بل صيغة متطرفة من الإسلام الشيعي. ويرى الكاتب أنه قد يسهل على وكالات الاستخبارات متابعة القدرات الإيرانية أكثر من النيات الإيرانية. قد تكون محاولة التغلغل في أفكار القادة الإيرانيين، ومحاولة فهم ما هو مقدار تأثير تصوراتهم الدينية في سلوكهم السياسي، مهمّة أصعب. مع ذلك توجد علامات واضحة يجب أن تقلق الغرب. بعد انقضاء سنتين من غزو العراق إيران في عام ١٩٨٠، نجحت إيران في أن تعيد المناطق التي خسرتها كلّها، بحيث كان من الممكن في ظاهر الأمر إنهاء الحرب في عام ١٩٨٢. لكن القيادة الإيرانية تابعت الحرب ست سنين أخرى، ضحت فيها بمئات آلاف الجنود الإيرانيين، وذلك من أجل أن تقدم الأهداف العقائدية لنشر الثورة. وعندما وافق الخميني على وقف إطلاق النار في عام ١٩٨٨، كان الوحيد الذي عارض ذلك في إيران هو «الحرس الثوري»، الذي تكثر قواته في النظام الإيراني اليوم. السؤال الصعب الذي تواجهه جميع عواصم الغرب وإسرائيل هو: إلى أي حدٍّ يمكن الاعتماد على مبدأ الردع في مواجهة قيادة عسكرية تطور تصوراً عاماً كهذا؟. يمكن من جهة افتراض أن نجاد وخامنئي ليسا معنيين بالتغرير بأنفسهما نتيجة تصعيد إقليمي. لكن في مقابل ذلك قد يكونان مستعدين للتضحية بآلاف الإيرانيين من أجل عقيدتهما الدينية كما حدث في الماضي.

«معاريف»: إسرائيل تحاول إقناع الصين بالتخلي عن إيران

قالت صحيفة **«معاريف»** إنه بينما يتواصل الصراع في سبيل إقناع الصين للانضمام إلى ائتلاف العقوبات ضد إيران في الساحة الدبلوماسية-الأمنية، ستبعث إسرائيل إلى بكين في نهاية الشهر الجاري شخصية مفاجئة ضمن وفد سيزورها، بالذات في المجال الاقتصادي: محافظ بنك إسرائيل، ستانلي فيشر، الذي تجند للكفاح ضد إيران. في الأسابيع القريبة، سينعقد «مجلس الأمن» للحسم في مسألة فرض رزمة من العقوبات على إيران. الحلقة الضعيفة في الخطوة هي الصين، التي تدير علاقات اقتصادية متفرعة مع إيران، وتعارض فرض العقوبات. في الغرب يقدرون بأنه دون انضمام الصين، فإن رزمة العقوبات لن تكون كاملة أو ناجعة أيضاً. فيشر، الاقتصادي ذو السمعة الدولية، شخصية تنال التقدير في الصين. مصدر سياسي قدّر بأنه كون طبيعة العقوبات هي اقتصادية، فيمكن لأن يكون لفيشر تأثير حقيقي في الصينيين وفي استعدادهم لدعم مثل هذه الخطوة. إضافة إلى فيشر، يسافر إلى الصين أيضاً الوزير موشيه بوجي يعلون، الذي سيتسلم القسم الاستخباري-العسكري في المهمة، وسيحاول أن يوضح للصينيين كم هي قريبة إيران من تحقيق سلاح نووي، وكم أن واقعاً كهذا من شأنه أن يشكّل تهديداً على العالم بأسره، وليس فقط على إسرائيل. منذ أيام زار نتنياهو موسكو في محاولة لإقناع الروس بتأييد رزمة العقوبات، هو لم يحصل على تأييد علني من «الكرملين»، ولكن في محيطه يقولون إنه «دون ريب يوجد تفاؤل بالنسبة إلى فهم الروس لأهمية صد إيران». في نهاية الأسبوع، تلقت إسرائيل إشارة إيجابية من موسكو عندما قال وزير الخارجية الروسي، إن موسكو قلقة من عدم تعاون إيران مع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، وإنها لن تقبل رفض إيران لهذا التعامل. وفي رد رسمي على تقرير الوكالة، الذي كشف عن أن إيران تحاول تطوير رؤوس متفجرة نووية، أعلنت وزارة الخارجية أن «على الأسرة الدولية ومؤسساتها أن تفرض في أقرب وقت ممكن عقوبات ناجعة على إيران تجسد الثمن الباهظ الذي ستدفعه إذا ما واصلت الدفع إلى الأمام لبرنامجها النووي».

أمن الطاقة عامل رئيسي في الموقف الصيني تجاه إيران وخططها النوويّة

هناك اتفاقيات مبرمة بين طهران وبكين في مجال الطاقة، وبكين ليست على علاقة ودية بواشنطن، لذا لا تشعر بما يمكن أن يشجعها على المساعدة في الضغط على إيران بسبب برنامجها النووي، ولكن هل تستمر الصين على هذا الموقف؟

إعلان أن إيران ثالث أكبر دولة مصدّرة للنفط الخام إلى الصين أوضح للكثيرين طبيعة العلاقة الوثيقة بين طهران وبكين. فإمدادات الطاقة تمثل واحداً من العوامل الرئيسية التي تبرز عند الحديث عن الدوافع والأسباب وراء إحجام الصين عن تأييد فرض الأمم المتحدة عقوبات مشددة على إيران بسبب برنامجها النووي.

وقّعت الصين وإيران اتفاقاً عام ٢٠٠٤ تصدّر بموجبه إيران الغاز الطبيعي المُسال إلى الصين لمدة ٢٥ عاماً، كما وقّعتا عام ٢٠٠٥ عقداً آخر بقيمة ١٠٠ مليار دولار لتزويد الصين بالنفط الخام من حقل «يابرافان» النفطي، وفي يناير الماضي جرى توقيع اتفاق بقيمة ١,٧ مليار دولار لتطوير حقل «أزيديجان الشمالي» للنفط في إيران، فضلاً عن عقد آخر بقيمة ٢,٥ مليار دولار تطوّر الصين بموجبه حقلاً إيرانياً لإنتاج الغاز الطبيعي.

العلاقة بين إيران والصين كما يراها الدكتور كيري براون، زميل مركز «تشاتام هاوس» للبحوث، يجب أن ينظر إليها من زاوية «دبلوماسية الطاقة الدولية». ويرى براون أن النظر إلى العلاقة بين الصين وإيران من هذه الزاوية يوضح كيفية اختيار الصين شركاءها، إذ إن الظروف الداخلية هي التي تملي العلاقات الخارجية، فالحكومة الصينية تنظر إلى عملية تحقيق النمو الاقتصادي كقضية جوهرية تتعلّق بشرعيتها واستقرارها، وتدرك تماماً أن الطاقة تلعب دوراً حيوياً في المحافظة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة.

وتتضح أهمية أمن الطاقة بالنسبة إلى الصين من الإجراء الذي اتخذته الحكومة في يناير الماضي بتأسيس لجنة وطنية للطاقة يترأسها رئيس الحكومة الصينية نفسه، وين جياباو، وهذا يؤكد أن أمن الطاقة من القضايا التي تتعامل معها بكين كأولوية مهمة انطلاقاً من حسابات المصالح الحيوية العليا. لذا، ليس من المتوقع أن تؤيّد الصين فرض عقوبات مشدّدة على إيران، شريكها الرئيسي في مجال الطاقة.

حتى في حال نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تنسيق جهود دولية للضغط على إيران، فإن الصين ستتّجه في الغالب إلى محاولة الحفاظ على علاقات جيدة مع طهران بالإحجام عن اتخاذ أيّ خطوة تشير استياء إيران. كما من المرجّح أن تعمد بكين إلى التسويف والمماطلة إذا تعرضت هي نفسها لضغوط بشأن الموقف الدولي تجاه المشروع النووي الإيراني.

ويرى براون أن هذا الموقف الصيني سيسلّط الضوء مجدداً على مشكلة فشل الصين في لعب دور قيادي عالمي، وهي مشكلة ظلت تلقي بظلال سلبية على التطور الدبلوماسي للصين، وستستمر في التأثير سلباً فيها، في وقت تخطو فيه بسرعة كي تصبح واحدة من أبرز القوى الاقتصادية في العالم.

ويخلص براون إلى أن هناك قضايا عدّة برزت في الواجهة بصورة واضحة في إطار الجدل الدائر حول قضية العقوبات وتأييد الصين لإيران، لكنه يرى أن أهمها قضيتان، أولاهما: تعامل الصين على نحو يحول دون لعبها دوراً قيادياً في حل القضايا العالمية، وثانيتهما: إقبال الكثير من الدول على الصين، ليس للحصول على دعمها الاقتصادي، بل لكسب تأييدها الدبلوماسي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

بيونج يانج

ليس لدى واشنطن خطة آنية لاتصالات رفيعة المستوى مع كوريا الشمالية

ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية، مؤخراً، أنها ليس لديها أي خطط لعقد لقاء دبلوماسي رفيع المستوى مع كوريا الشمالية، حيث نفت الأنباء التي تقول إن رئيس الوفد النووي الكوري الشمالي سيزور نيويورك لعقد اجتماعات مع نظيره الأمريكي. وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، فيليب كرولي: «لا توجد خطط في الوقت الراهن لمسؤولي كوريا الشمالية بزيارة الولايات المتحدة، كما لا توجد خطط للقاء مسؤولين أمريكيين مع نظرائهم في كوريا الشمالية». وذكرت تقارير أن كيم كي كوان، رئيس الوفد النووي الكوري الشمالي، سيقوم بزيارة لنيويورك في الثاني من شهر مارس المقبل لحضور ندوة علمية ولقاء المبعوث الأمريكي الخاص للمحادثات السداسية حول البرنامج النووي الكوري الشمالي وغيره من المسؤولين الأمريكيين لمناقشتهم حول قضية استئناف المحادثات السداسية النووية ورفع عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على الشمال بعد إطلاقه صواريخ حربية العام الماضي. وذكرت مصادر دبلوماسية أن المباحثات ما زالت جارية في ما يتعلق بزيارة كيم للولايات المتحدة. وقال المصدر: «لم يتم التوصل إلى قرار بعد». وزار المبعوث الكوري الشمالي الصين الأسبوع الماضي وقال إنه تناقش مع المسؤولين في الصين حول استئناف المحادثات السداسية والتوصل إلى اتفاقية سلام تحلّ محلّ الهدنة العسكرية التي أوقفت الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣). على صعيد آخر، ذكرت **«وكالة أنباء كوريا الشمالية المركزية»** أن كيم ناقش أيضاً رفع العقوبات الدولية المفروضة على كوريا الشمالية، الشرط الثاني الذي وضعته بيونج يانج لاستئناف المحادثات السداسية التي بدأت في عام ٢٠٠٣ وتوقفت سنة ٢٠٠٨. ونفى كرولي أنباء تقول إن المبعوث الكوري الشمالي أجرى اتصالات مع مسؤولين أمريكيين في بكين. وسبق أن صرّحت واشنطن بأنها على استعداد لمناقشة هذه القضايا شريطة عودة الشمال إلى المحادثات السداسية.

لندن

الصين تتخطّى الولايات المتحدة في واردات الخام السعودي

كتب جريجوري ماير من نيويورك مقالاً نشرته صحيفة **«فايننشال تايمز»** تحت عنوان «الصين تتخطّى الولايات المتحدة في واردات الخام السعودي»، ذكر فيه أن صادرات البترول السعودية إلى الولايات المتحدة تراجعت في العام الماضي إلى أدنى من مليون برميل يومياً للمرة الأولى في عقدين، في حين قفزت المشتريات الصينية إلى أعلى من ذلك المستوى، ما يسلّط الضوء على تحوّل في الجغرافيا السياسية للبترول من الغرب إلى الشرق. ويقول الكاتب إن التراجع في الطلب الأمريكي على البترول من المملكة، التي تعدّ تقليدياً أحد مصادره الرئيسية، هو نتيجة للتراجع في إجمالي استهلاك الطاقة، لكنه يرجع أيضاً إلى تزايد اعتماد الولايات المتحدة على الواردات من كندا وإفريقيا. وفي هذه الأثناء، فإن النمو الاقتصادي الذي تشهده الصين يدفع ببكين إلى شراء المزيد من البترول السعودي، وهو الاتجاه الذي قد شجعته الرياض من خلال مشروعات تكرير مشتركة. ويورد الكاتب عن جون سفاكياناكيس، كبير اقتصاديين لدى «البنك الفرنسي-السعودي» في الرياض، قوله «الصين تعرض أمن الطاقة، هو نفسه ما ظلت البلدان المنتجة للبترول، ومن بينها المملكة العربية السعودية، تدعو إليه. ولأن الطلب العالمي كان يميل باتجاه الشرق، كانت المملكة بدورها تتطلع باتجاه الشرق». ويلفت الكاتب النظر إلى أن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، يريد الحد من اعتماد الولايات المتحدة على البترول الأجنبي، ويشجع مصادر الطاقة المتجددة. وفي هذه الأثناء، تريد السعودية أسواقاً مستقرة لاحتياطياتها من البترول. ويضيف الكاتب أن التراجع في درجة اعتماد واشنطن على بترول الرياض من غير المرجّح أن يغيّر كثيراً من طبيعة العلاقة بين البلدين، في المدى القصير على الأقل. ويقول المحللون إن البترول سلعة تبادلية، وأي أزمة معروض منه في الشرق الأوسط سوف تؤثر في الاقتصاد الأمريكي، برغم الواردات المنخفضة من السعودية.

دلالات تحوّل الصين إلى أكبر قوة استهلاكيّة في العالم

يتوقّع أن تتحول الصين إلى أكبر سوق استهلاكية في العالم بحلول منتصف العقد الجاري، الأمر الذي يتضمّن عدداً من الدلالات على مستوى التوازن الاقتصادي العالمي.

تحولت الصين إلى أكبر مصدّر في العالم بنهاية ديسمبر ٢٠٠٩، متفوّقة بذلك على ألمانيا، كما يتوقع أن تتفوق على اليابان، من حيث حجم الاقتصاد، لتحل بذلك في المرتبة الثانية على قائمة أكبر الاقتصادات العالمية بعد الولايات المتحدة نهاية العام الجاري، ولن يتوقف الزحف الاقتصادي الصيني عند هذا الحد، فمن المتوقع أن يستمر النمو الصيني ليصعد اقتصادها إلى المرتبة الأولى كأكبر اقتصاد في العالم بنهاية العقد الجاري. وهناك إنجاز اقتصادي صيني آخر سيتحقق نهاية السنوات الخمس المقبلة، حيث ستتحول الصين إلى أكبر سوق استهلاكية في العالم بنهاية عام ٢٠١٥، وقد أعلنت «وزارة التجارة الصينية»، مؤخراً، هذا النبأ موثقاً بعدد من الإحصاءات التي أشارت إلى نمو الأسواق الاستهلاكية الصينية بنحو ١٥,٥٪ خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بمستواها في عام ٢٠٠٨.

وهناك دلالات اقتصادية عديدة لنمو السوق الاستهلاكية الصينية بهذه المعدلات، واستمرار هذا النمو، ومن ثم وصولها إلى أكبر سوق استهلاكية في العالم أهمها:

* سيكون تحول الصين إلى أكبر قوة استهلاكية فى العالم، بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، هو المؤشر الفعلي لانتقال موازين القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، وبداية مرحلة جديدة من التوازنات الاقتصادية العالمية، تحتل فيها الاقتصادات الصاعدة مرتبة الصدارة بدلاً من الاقتصادات المتقدّمة، خاصة في ظلّ التوقعات التي تشير إلى صعود الاقتصاد الهندي في مرتبة تالية للاقتصاد الصيني خلال العقود المقبلة.
* سيصبح الإنفاق الاستهلاكي الصيني، بحلول منتصف العقد الجاري، هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي، وهو ما سيعطي إشارة البداية الحقيقية لحقبة جديدة في تاريخ النظام الاقتصاد العالمي، الذي سيصبح تحت القيادة الصينية الأكثر تحفظاً في سياساتها الاقتصادية والنقدية والمالية، وقد ينعكس ذلك بالطبع على طبيعة القواعد الحاكمة للنظام الاقتصادي العالمي السائد حالياً.
* سيتراجع الميل العالمي إلى الإنفاق الاستهلاكي بشكل نسبي مقارنة بما كان عليه الوضع خلال السنوات التي سبقت «الأزمة المالية العالمية»، نتيجة اختلاف خصائص ميزانية الأسرة الصينية التي تميل إلى الادخار ولا تعتمد كثيراً على الاقتراض، على عكس ميزانية الأسرة الأمريكية ذات الميل الاستهلاكي المرتفع والمعتمدة بشكل كبير على الاستدانة، وهو ما سيجعل ميزانية الإنفاق الاستهلاكي أكثر انضباطاً على المستوى العالمي.
* من المرجّح أن يزداد الطلب على السلع المعمرة بمعدلات أكبر من السلع غير المعمرة، وهو ما بدأت معالمه تظهر بالفعل من خلال الإحصاءات التي أعلنتها وزارة التجارة الصينية مؤخراً، التي أوضحت تركّز النمو بشكل كبير في أسواق السيارات والأجهزة الكهربائية والحواسب الآلية.
* يتوقّع أن ينخفض الطلب العالمي على السلع الاستهلاكية ذات الرفاهية العالية، وأن يزداد الطلب على السلع ذات الأداء الاقتصادي، وسيكون ذلك واضحاً بشكل جلي في بعض السلع مثل السيارات التي ستشهد أسواقها تراجعاً في الطلب على فئات السيارات الكبيرة وذات الاستهلاك العالي من الوقود.
* يتضمّن هذا التغير أيضاً مؤشراً آخر ذا أهمية كبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد الصيني نفسه، الذي يتوقع أن يزداد اعتماده على الأسواق المحلية بشكل أكبر بدلاً من الاعتماد على الأسواق الخارجية كما كان سائداً خلال العقود الماضية. وإذا ما تحقّق ذلك، فإن الاقتصاد الصيني سيمتلك المزيد من عوامل الاستقرار، حيث سيكون بمقدوره الاستمرار في النمو بالاعتماد على الطلب المحلي، متجنّباً حالات التباطؤ أو الانكماش حتى إذا تعرّض الاقتصاد العالمي لأزمات مقبلة.

بكين

خبراء صينيّون: واشنطن تمهّد لمزيد من التسليح لتايوان

قال خبراء صينيون في الشؤون العسكرية والعلاقات الدولية إن التقرير الأخير الذي صدر عن «البنتاجون» الأمريكي، الذي يقلّل من القدرات القتالية لسلاح الجو التايواني، يعدّ بمنزلة غطاء لبيع المزيد من الأسلحة المتقدّمة للجزيرة، ما يعد انتهاكاً خطراً للاتفاقية الصينية-الأمريكية، التي صدّقت عليها واشنطن قبل ٢٨ عاماً. وقال تان كاي جيا، الأستاذ في «جامعة الدفاع الوطني» التابعة للجيش الصيني، للإعلام الصيني (أيّ مبيعات جديدة للأسلحة، خاصة إذا باعت الولايات المتحدة مقاتلات «إف-١٦» لتايوان، سوف تزيد من توتر العلاقات المتوتّرة بالفعل مع الصين). وأكد التقرير، الذي قدمته وكالة الاستخبارات الدفاعية في وزارة الدفاع الأمريكية إلى الكونجرس، عجز الكثير من الطائرات التايوانية المقاتلة العاملة، وعددها ٤٠٠، من الناحية العملياتية نظراً إلى قدمها، وكذا لمشكلات تتعلّق بالصيانة. كما أكد التقرير انتهاء العمر التشغيلي لـ (٦٠) طائرة تايوانية أمريكية الصنع من طراز «إف-٥»، وحاجة بعض المقاتلات النفّاثة من طراز «إف-١٦ أيه/بي»، إلى تحسين، لزيادة كفاءتها القتالية. جاء التقرير بعد أن واصلت تايوان الإعراب عن حاجتها إلى أسلحة أمريكية متقدّمة، مثل ٦٦ طائرة «إف-١٦ سي/دي»، وهي نسخة معدلة بصورة جوهرية من الطائرة «إف-١٦ أيه/بي» التي تمتلكها تايوان حالياً. بيد أن الجانب الأمريكي استبعد هذه المقاتلات من صفقة الأسلحة الجديدة. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، تشغل تايوان حالياً ٦٠ مقاتلة أمريكية الصنع من طراز «إف-٥»، و١٤٨ من طراز «إف-١٦ أيه/بي»، و٥٦ مقاتلة نفاثة من طراز «ميراج ٥-٢٠٠٠» فرنسية الصنع، و١٢٦ مقاتلة محلية الصنع. وقال تان (إنه إذا سلّحت الولايات المتحدة تايوان بطائرات «إف-١٦» الجديدة، لتحل محل طائرات الجيل الثاني من «إف-٥»، فإنها ستزيد بشكل كبير من كفاءة السلاح الجوي التايواني القتالية، نظراً إلى توافق طائرات «إف-١٦» مع أنظمة الأسلحة الأمريكية الأخرى.

مشروع قرار لتعديل تصنيفات قانون "أسرار الدولة" الصيني

ناقشت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني (البرلمان) في الصين، يوم الخميس الماضي، مشروع تعديل قانون «أسرار الدولة». وقد أخضع مشروع القانون للقراءة الثانية خلال الدورة التي تعقد كلّ شهرين، بعدما كانت القراءة الأولى قد تمت في يونيو الماضي. ويحدّد مشروع القانون تعريفاً لأسرار الدولة يقول فيه «إنها معلومات تخصّ أمن الدولة ومصالحها، وإذا تم تسريبها ستلحق ضرراً بأمن الدولة ومصالحها في مجالات السياسة والاقتصاد والدفاع الوطني من بين مجالات أخرى». وذكر نائب رئيس لجنة القانون في «المجلس الوطني» الصيني، الذي أطلع المشرّعين على مشروع القانون «أن الأسرار تخضع أساساً لثلاثة تصنيفات، هي: أسرار دولة، وأسرار عمل، وأسرار تجارية». وينصّ القانون الحالي حول حماية أسرار الدولة، الذي بدأ سريانه في مايو من عام ١٩٨٩، على «أن المعلومات المتعلقة بسياسات الدولة وقراراتها الكبرى، والقوات المسلحة، والأحداث الدبلوماسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، والعلوم والتكنولوجيا، والإجراءات التي تحمي الأمن القومي، والتحقيقات الجنائية من بين أشياء أخرى، تعدّ أسرار دولة». ويوضّح مشروع القانون أن أسرار الدولة ينبغي أن يكفلها القانون، وأن «أيّ عمل يهدد أمن أي من أسرار الدولة يجب المعاقبة عليه وفقاً للقانون». كما يعرف مشروع القانون مستويات السرية وحدود السلطة في التعريف، ويوضّح الحدود الزمنية لمختلف مستويات السرية، وشروط رفع حكم السرية. ويقول «إن الحدود الزمنية للحفاظ على أسرار الدولة ينبغي تحديدها وفقاً لطبيعتها، ووفقاً للحاجة إلى حماية الأمن والمصالح القوميين». ويضيف مشروع القانون أن الحدّ الزمني للحفاظ على أسرار رفيعة المستوى ينبغي ألا يتجاوز ٣٠ عاماً، وألا يتجاوز ٢٠ عاماً لأسرار الدولة منخفضة المستوى، وينبغي أن يكون أقل من عشر سنوات لأسرار الدولة العادية. ويقول إن الكيانات والشركات العامة التي يتعلق عملها بأسرار الدولة مثل أبحاث التسلح وتصنيع الأسلحة ينبغي أن تخضع لتدقيق أمني.

سيئول

أول منتدى اقتصادي كوري-عراقي

صرحت وزارة اقتصاد المعرفة الكورية الجنوبية، الخميس الماضي، أن إرسال «وفد التعاون الاقتصادي» المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص برئاسة وزير اقتصاد المعرفة، تشوي كيونج هوان، إلى بغداد، مؤخراً، يعدّ الأول من نوعه بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٨٩. ووفقاً للوزارة، عقد الوفد، المكوّن من ٥٧ شخصاً من ٢٥ جهة ومؤسسة، الدورة الأولى من «المنتدى التعاوني الاقتصادي الكوري-العراقي» بحضور نحو ٢٠٠ مسؤول من البلدين، على رأسهم رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، في فندق الرشيد في بغداد. وقال الوزير تشوي في خطابه الافتتاحي في المنتدى «إنني على يقين أن الشركات الكورية ستساهم مساهمات ثمينة في إعادة الإعمار والتقدّم الصناعي في العراق». وحثّ على فتح عهد التعاون الكوري-العراقي الثاني. وطلب تشوي أيضاً الدعم العراقي لمشاركة الشركات الكورية في تطوير مصافي النفط في العراق، ووضع الإجراءات الأمنية والدعم الإداري لتسهيل تطوير حقول «زبير» و«البصرة» الذي تعاقدت «المؤسسة الكورية للغاز» على تنفيذه. ووقعت شركة «إس تي إكس للصناعات الثقيلة» مع وزارة الصناعات والمعادن العراقية اتفاقية تفاهم لبناء مصنع للبتروكيماويات بقيمة ٣,٢ مليار دولار في منطقة البصرة، وناقشت سبل تفعيل مشروع بناء مصنع الحديد والصلب، ومحطة الطاقة بقيمة ثلاثة مليارات دولار. وناقشت «المؤسسة الكورية الجنوبية للغاز» مع وزارة البترول العراقية سبل تطوير حقول «البصرة» و«زبير»، بينما ناقشت «المؤسسة الكورية للطاقة الكهربائية» مشروع بناء محطة للطاقة بسعة ٧٠٠ ميجاوات. وتشاورت شركة «إس كي للطاقة» مع وزارة النفط العراقية في دفع عملية المراجعة المشتركة لبناء مصنع التكرير، بينما ناقشت شركة «هيونداي للصناعات الثقيلة» مع وزارة الطاقة العراقية مسألة تزويدها بمولدات متنقلة، بدأ التشاور حولها منذ عام ٢٠٠٧.

واشنطن

استطلاع للرأي: تراجع النفوذ الأمريكي وتنامي نفوذ الصين

أعدّ كل من جون بومفرت وجون كوهن تقريراً نشرته صحيفة «**واشنطن بوست**» بعنوان «استطلاع للرأي يعكس القلق من تراجع النفوذ الأمريكي .. في حين يتنامى نفوذ الصين»، أوردا فيه توقّع غالبية الأمريكيين أن يتضاءل الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي، خلال السنوات المقبلة، لمصلحة الصين التي رشحوها للسيطرة على العالم في القرن الحادي والعشرين، بحسب استطلاع للرأي العام الأمريكي. وأظهر الاستطلاع، الذي أجرته صحيفة «واشنطن بوست» وشبكة تلفزيون «ABC»، أن غالبية ضئيلة من الأمريكيين يعتقدون أن القرن الحادي والعشرين سيكون «قرناً صينياً لناحية الاقتصاد والشؤون الدولية». وقال إن نسبة ٤١٪ من الأمريكيين يعتقدون أن الصين ستسيطر على اقتصاد العالم في القرن الجديد مقابل نسبة ٤٠٪ منحوا الولايات المتحدة الأفضلية في هذا الشأن، بينما كان الفارق أكبر عند السؤال عن التأثير في الشؤون الدولية، حيث رجّحت نسبة قدرها ٤٣٪ من العينة أن تهيمن الصين على الشؤون الدولية مقابل نسبة ٣٨٪ للولايات المتحدة. وذكر مراسلا صحيفة «واشنطن بوست» أن نتائج الاستطلاع تتسق مع نتائج استطلاعات سابقة أجراها «معهد جالوب» و«مركز أبحاث بيو»، ومراكز بحثية أخرى، حرصت جميعها على رصد المخاوف العامة في الولايات المتحدة من الدور المتنامي للصين على الساحة الدولية. ونسب معدّا التقرير إلى محللين أمريكيين قولهم إن تنامي الشعور المناوئ للصين في الولايات المتحدة، قد يتسبّب بمشكلة للسياسة الأمريكية حيال الدولة الشيوعية في حال استمرار هذا الشعور وتزامنه مع دعم متنامٍ للحمائية التجارية. ونقلت عن كارلا هيلز، الممثلة التجارية السابقة للولايات المتحدة، أن «أي تغيير في الرأي العام الأمريكي بعيداً عن الصين يشكل قلقاً». وبدوره ذكر رئيس «مركز أبحاث بيو»، أندرو كوهت، للصحيفة نفسها أن زيادة المخاوف الشعبية من الصين تذكّره بردّ الفعل الأمريكي حيال اليابان حينما كانت في مرحلة الصعود قبل ثلاثة عقود مضت.